



جامعة غرداية - الجزائر -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: التدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي

لواسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

من إعداد الطالبين:

- رحمان نور الدين

- عجيبة صلاح الدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 10 جوان 2024

امام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بيشي اسماعيل	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	رئيسا
بن طجين محمد عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا
ريفي سارة	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023



جامعة غرداية - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: التدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي

لواسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

من إعداد الطالبين:

- رحماني نور الدين

- عجيبة صلاح الدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 10 جوان 2024

امام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بيشي اسماعيل	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	رئيسا
بن طجين محمد عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا
ريفي سارة	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله حمدا يليق بجلاله، على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

"فاللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علما"

ومصادقا لقوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْوَالِدَيْهِ حُسْنًا}

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني تسعا وهنا على وهن التي أفنت إلى جنتي في الدنيا
والآخرة... "أمي الغالية" امد الله في عمرها بالصحة والعافية.

إلى "أبي الغالي" حفظه الله، إلى "أخوتي الأولاد والبنات".

إلى أجدادي أطال الله في عمرهم وكل أفراد عائلتي من صغيرها إلى كبيرها

إلى من رافقني في إتمام هذا العمل أخي وصديقي "نور الدين"

إلى كل أصدقائي الأعزاء جميعهم دون أن ننسى أحد الذين وقفوا بجاني في أوقات

الفرح والحزن، إلى كل أصدقائي على مواقع التواصل الاجتماعي

إلى كل أساتذتي في الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي ومن تعلمت على أيديهم

وكل الأصدقاء الذين رافقوني في الحياة اليومية والحياة الدراسية.

إلى كل من دعا لي بظهر الغيب.

عجيلة صلاح الدين



الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

أهدي ثمار جهدي وعملي بفضل الله عز وجل

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عوننا

وسندا لي، وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في نجاحي مسيرتي الدراسية.

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء الذي دعموني كثيرا في حياتي.

إلى باقي أفراد العائلة الكريمة فردا فردا.

إلى أخي وصديقي "صلاح الدين" الذي رافقني في بحثنا هذا بحلوه ومره

إلى كل أصدقائي الذين شاركوني أهم اللحظات في حياتي.

إلى زملائي في الدراسة الذي رافقوني في مشواري الدراسي.

إلى كل من مد يد العون لي من قريب أو بعيد.

رحماني نور الدين



شكر و عرفان

الحمد لله الذي أصبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وفضلنا على

كثير ممن خلق تفضيلاً.

أولاً نشكر المولى عز وجل ونحمده على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل

ثم نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل وبالأخص الأستاذ

المحترم الدكتور " بن طجين محمد عبد الرحمان " الذي أشرف وساهم

بتوجيهاته القيمة، وأشكر كل الأساتذة الذي قاموا بتدريسنا.

كما نتقدم بالشكر المسبق إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبولهم الاشتراك في

مناقشة هذه الدراسة المتواضعة وتقييمها.

ولا يفوتنا أن نشكر كل موظفي وعمال مديرية الضرائب بغرداية

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، وتجارية وعلوم

التسيير بجامعة غرداية بفضل الله ثم بفضلهم وصلنا إلى هذا المستوى من المعرفة.

صلاح الدين، نور الدين

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مساهمة عملية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي من وجهة نظر مفتشي الضرائب على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية، حيث إعتدنا على المنهج الوصفي لتناسبه مع طبيعة الدراسة، كما تم الاستعانة بإستمارة الإستبانة في جمع البيانات، اين بلغ عدد أفراد العينة 48 مفتشا، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

✓ تساهم عملية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي؛

✓ يمارس مفتشي الضرائب عملية الرقابة الجبائية بمستوى عالي؛

✓ تمارس مكافحة التهرب الضريبي اعتمادا على عملية الرقابة الجبائية بمستويات عالية في المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مفتش قسم، رقابة جبائية، تهرب ضريبي، مفتش مركزي، مكلف ضريبي، تصريحات جبائية.

Summary:

This study aims to determine the contribution of the tax control process in combating tax evasion from the point of view of tax inspectors in the Tax Directorate of the state of Ghardaia. We relied on the descriptive approach to suit the nature of the study. A questionnaire form was also used to collect data. The number of sample members reached 48 inspectors. The study reached a set of results, the most important of which are:

- ✓ The process of tax control contributes to combating tax evasion.
- ✓ Tax inspectors exercise tax control at a high level.
- ✓ There is a high level of combating tax evasion.

Keywords: department inspector, tax control, tax evasion, central inspector, tax assessor, tax declarations

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرfan
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
	قائمة الملاحق
	قائمة الإختصارات
أ-و	المقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الضريبي
7	تمهيد
8	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للرقابة الجبائية والتهرب الضريبي
8	المطلب الأول: الرقابة الجبائية
8	الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية
9	الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية
10	الفرع الثالث: أشكال الرقابة الجبائية
13	الفرع الرابع: الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية
15	المطلب الثاني: التهرب الضريبي
15	الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي
19	الفرع الثاني: أنواع التهرب الضريبي
20	الفرع الثالث: آثار التهرب الضريبي
22	الفرع الرابع: طرق مكافحة التهرب الضريبي
23	المطلب الثالث: علاقة الرقابة الجبائية بالتهرب الجبائي
23	الفرع الأول: الرقابة الجبائية كآلية لمتابعة التصريحات الجبائية

قائمة المحتويات

24	الفرع الثاني: الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي
25	الفرع الثالث: الرقابة الجبائية كأداة لحماية المال العام
26	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الدراسات المحلية
29	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
31	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
31	الفرع الأول: أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
32	الفرع الثاني: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة
33	خلاصة الفصل
35	الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية
35	تمهيد
36	المبحث الأول: منهجية الدراسة
36	المطلب الأول: التعريف بمجتمع الدراسة (مديرية الضرائب لولاية غرداية)
37	المطلب الثاني: أداة الدراسة وأساليبها
39	المطلب الثالث: إختبار ثبات الإستبانة
41	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة
42	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج المحور الأول (المعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة)
47	المطلب الثاني: عرض النتائج المتعلقة بإتجاهات آراء عينة الدراسة وتحليلها
51	المطلب الثالث: عرض ومناقشة النتائج
58	خلاصة الفصل
60	الخاتمة
63	قائمة المراجع
69	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	الجدول رقم (01)
37	توزيع المفتشين في مديرية الضرائب لولاية غرداية حسب المنصب	الجدول رقم (02)
38	الإستثمارات الموزعة والمستردة	الجدول رقم (03)
39	إختبار ثبات صدق الإستبانة	الجدول رقم (04)
40	تحليل معامل الارتباط (بيرسون) لمخاور الإستبانة	الجدول رقم (05)
41	إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	الجدول رقم (06)
42	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	الجدول رقم (07)
43	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	الجدول رقم (08)
44	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات أقدمية	الجدول رقم (09)
46	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب	الجدول رقم (10)
47	مقياس ليكرت الخماسي	الجدول رقم (11)
48	إتجاهات آراء عينة الدراسة حول الرقابة الجبائية	الجدول رقم (12)
50	إتجاهات آراء عينة الدراسة حول مكافحة التهرب الضريبي	الجدول رقم (13)
52	جدول معامل الارتباط	الجدول رقم (14)
52	ملخص تحليل الإنحدار	الجدول رقم (15)
53	تحليل تباين الإنحدار	الجدول رقم (16)
53	تحليل معاملات الإنحدار	الجدول رقم (17)
55	مستوى ممارسة الرقابة الجبائية لدى أفراد العينة	الجدول رقم (18)
56	مستوى مكافحة التهرب الضريبي لدى أفراد العينة	الجدول رقم (19)

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
43	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	الشكل رقم (01)
44	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	الشكل رقم (02)
45	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات أقدمية	الشكل رقم (03)
47	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب	الشكل رقم (04)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
69	إستمارة الإستبانة	الملحق رقم 01
74	قائمة المحكمين	الملحق رقم 02
75	معامل الثبات ألفا كرومباخ	الملحق رقم 03
76	معامل الارتباط (بيرسون) لمحاور الإستبانة	الملحق رقم 04
77	اختبار التوزيع الطبيعي	الملحق رقم 05
79	التوزيعات التكرارية والنسب المتوية لأفراد العينة المدروسة	الملحق رقم 06
80	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الإستبانة	الملحق رقم 07
82	إختبار الفرضية العامة	الملحق رقم 08
83	إختبار الفرضية الأولى	الملحق رقم 09
84	إختبار الفرضية الثانية	الملحق رقم 10

المقدمة

1. توطئة:

تعتبر الضريبة من بين أهم مصادر الخزينة العمومية للدولة مهما كان النظام الإقتصادي السائد فيها، لما لها من أهمية كبيرة للدولة، فهي أحد الأدوات التي تعتمد عليها في التحكم بسياساتها المالية، النقدية، الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى تغطية أعباء الدولة ودفع عجلة التنمية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ومن إلتزامات المكلفين الخاضعين للضريبة إتجاه الإدارات الجبائية، هو تقديم تصريحاتهم الضريبية عن نشاطاتهم ومدادخيلهم الحقيقية بأنفسهم، بشرط إحترامهم للقوانين الجبائية المنصوص عليها، وهنا يظهر دور الرقابة الجبائية بكونها، أحد أهم الآليات التي تعتمد عليها الإدارات الجبائية في التأكد من صحة ودقة المعلومات المقدمة من طرف المكلفين والتحقق من إحترامهم للشروط الواردة في القانون الجبائي المعمول به شكلا ومضمونا، وقد منح المشرع الجزائري سلطة الرقابة الجبائية للإدارة الجبائية، بهدف مراقبة تلك التصريحات لكونها في الكثير من الأحيان تكون غير صادقة وغير صحيحة، وهذا ما يسمى بالتهرب الضريبي.

فالتهرب الضريبي أهم المشاكل الرئيسية بالنسبة للنظام الجبائي والنظام الإقتصادي ككل، حيث أنه يؤدي إلى استنزاف المواد الضريبية الموجهة إلى خزينة الدولة لصرافها فيما يحقق العدالة الاجتماعية، إذ تعددت أنواع التهرب الضريبي وأشكاله وصوره سواء من حيث الأدوات والوسائل المستعملة مما يشكل خطرا كبيرا على الإقتصاد، ذلك أنها ليست مرتبطة بمنطقة معينة أو فترة زمنية معينة، بل قد شملت كل زمان ومكان إضافة الى تأقلمها مع كل نظام ضريبي.

يتجلى دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي في كونها أداة وقائية وردعية تمارس رقابة قبلية وبعدية على المكلفين الضريبيين، من أجل تسيير عملية تحصيل الضريبة ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

2. إشكالية الدراسة:

إن أحد أهم واجبات الإدارات الجبائية يتجلى في ضمان التأكد من إلتزام المكلفين الخاضعين للنظام الجبائي، من خلال أداة الرقابة الجبائية، التي تتجلى مهمتها الرئيسية في مكافحة التهرب الضريبي للمكلفين من خلال دورها الوقائي الذي يتمثل في مراجعة المعلومات الواردة في التصريحات الجبائية للمكلفين، والكشف عن المبالغ المهربة من طرفهم، ودورها الردعي ويتمثل في تحديد العقوبات المتعلقة بالتهرب الضريبي بناء على النسب المنصوص عليها في القانون الضريبي.

المقدمة

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة عملية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي من وجهة نظر مفتشي الضرائب في مديرية

الضرائب لولاية غرداية؟

ومنه تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالرقابة الجبائية والتهرب الضريبي، وكيف تتم عملية الرقابة؟
- ✓ ما معرفة مفتشي الضرائب بعملية الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية؟
- ✓ ما مستوى مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية العامة:** تساهم عملية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي من وجهة نظر مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

✓ الفرضيات الفرعية:

- الرقابة الجبائية هي أداة تساعد الرقابة الجبائية في التأكد من صحة التصريحات الجبائية للمكلفين، أما التهرب الضريبي هو استخدام الطرق الإحتيالية الفنية، والقانونية، والإدارية، بقصد التخلص من دفع الضريبة، وتتم عملية الرقابة الجبائية من خلال إتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون الجبائي.
- يمارس مفتشي الضرائب عملية الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية بمستوى عالي.
- يوجد مستوى عالي من مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في:

- ✓ التعرف على مختلف الجوانب النظرية للرقابة الجبائية والتهرب الضريبي؛
- ✓ الكشف عن مستوى ممارسة عملية الرقابة الجبائية من طرف مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية؛
- ✓ إبراز مستوى مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية؛

المقدمة

✓ تحديد مدى مساهمة عملية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي من وجهة نظر مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

5. أهمية الدراسة:

تكمّن أهميتها فيما يلي:

- ✓ أهمية الضريبة في الإقتصاد الوطني كونها المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة العمومية؛
- ✓ ردع المكلفين المتهربين والكشف عن الأخطاء والتدليسات والنقائص في الوثائق والمستندات الجبائية، والحد من الممارسات السلبية للمكلفين بالضريبة؛
- ✓ استفحال ظاهرة التهرب الضريبي إلى درجة أنها أصبحت ظاهرة إقتصادية عالمية تهدد جميع اقتصادات الدول، والضرورة إيجاد وسائل فعالة لمواجهتها؛
- ✓ دور الرقابة الجبائية في مراقبة مدى إحترام المكلفين الخاضعين للضريبة للقوانين الجبائية المنصوص عليها.

6. أسباب إختيار الموضوع:

يمكن تقديم أهم الأسباب الذاتية والموضوعية لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

أ. الأسباب الذاتية:

- ✓ الرغبة والميول الشخصي والإهتمام بالمواضيع المرتبطة بالجمال الجبائي؛
- ✓ توسيع معارفنا في المجال الجبائي؛
- ✓ الإلمام مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- ✓ إيجاد مقارنة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي.

ب. الأسباب الموضوعية:

تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- ✓ توضيح أهم الإجراءات والوسائل التي تستخدمها الإدارة الجبائية في التحقيق في وضعية المكلفين الخاضعين للضريبة؛
- ✓ تزايد أهمية تبني مفهوم الرقابة الجبائية وتفعيلها في مختلف الإدارات الجبائية الجزائرية بسبب تطور طرق ووسائل الغش والتهرب الضريبي؛
- ✓ إبراز ضرورة مواكبة الإدارات الجبائية الجزائرية للوسائل والطرق الحديثة في مجال مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي؛

المقدمة

✓ حاجة الإدارات الجبائية الجزائرية للإلمام بمختلف جوانب موضوع الدراسة وتهيئة الموظفين لمواجهة كل الظواهر الجبائية السلبية (الغش التهريبي، التدليسات الجبائية، ... الخ).

7. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

✓ **الحدود الزمانية:** من أجل الإلمام بمختلف الجوانب العلمية والعملية لموضوع الدراسة، قمنا بإختيار الفترة الزمنية والمتمثلة في شهر أبريل سنة 2024م من أجل زيارة المؤسسة محل الدراسة.

✓ **الحدود المكانية:** ترتبط هذه الدراسة من الناحية المكانية بدراسة إحدى الإدارات الجبائية والمتمثلة في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

✓ **الحدود البشرية:** تمثلت الحدود البشرية للدراسة في مفتشين الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

✓ **الحدود الموضوعية:** تمثلت في دراسة المتغير المستقل الرقابة الجبائية والمتغير التابع مكافحة التهرب الضريبي.

8. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على إشكالية الدراسة الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة من خلال دراستنا، اعتمدنا على المنهج الوصفي لتناسبه مع مقتضيات وطبيعة وعناصر الدراسة، كما تم استخدام أسلوب دراسة ميدانية في المديرية العامة للضرائب، وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي، ومن الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات الضرورية نذكر ما يلي:

✓ **المسح المكتبي** بهدف التعرف على مختلف التشريعات القانونية والمراجع والكتب المتداولة لموضوع الدراسة، إضافة إلى الدراسات السابقة والمجلات العلمية.

✓ **الاعتماد على استمارة الإستبانة** التي تضمنت عدد من العبارات حول الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي، كأداة لجمع وتحليل البيانات للإجابة على إشكالية الدراسة.

9. صعوبات الدراسة:

لقد مرت فترة الدراسة وإعداد هذه المذكرة بجملة من الصعوبات والعراقيل تمثلت في:

✓ كثرة التشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة وتعددتها، وكذلك التعديلات التي تطرأ عليها كل سنة؛

✓ صعوبة في الحصول على الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة من طرف المؤسسة؛

✓ صعوبة في تأويل بعض المسائل القانونية في الجانب التطبيقي.

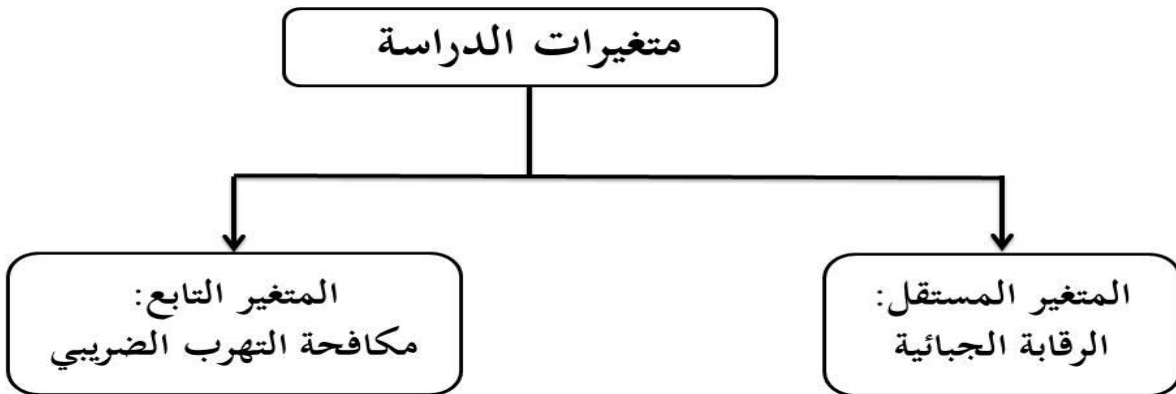
10. تقسيم الدراسة:

تبعاً للأهداف الموضوعية مسبقاً في الدراسة ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، للتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين هما:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الضريبي، ويتضمن مبحثين وهما المبحث الأول الأدبيات النظرية للرقابة الجبائية والتهرب الضريبي، أما المبحث الثاني يتناول الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا.

تطرقنا في الفصل الثاني إلى دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية، ويتضمن مبحثين وهما المبحث الأول منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني عرض وتحليل نتائج الدراسة، واختتمت بالخاتمة التي تضمنت تلخيص عام وإختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة الدراسة، ثم عرض نتائج الدراسة، وتقديم بعض الإقتراحات المتعلقة بموضوع الدراسة بناء على هذ النتائج، بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

11. نموذج الدراسة:



الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للمراقبة الجبائية والتهرب الضريبي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

تمهيد:

تعد الرقابة الجبائية أنجع الوسائل لمحاربة ظاهرة التهرب الضريبي، ذلك أن النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي يقوم على إلزام المكلفين بالضريبة بالتصريح بالعناصر المتعلقة بنشاطهم مثل: حجم المداخيل، مقدار الأرباح الصافية، ... الخ، من أجل فرض الضرائب والرسوم المناسبة لحجم ونوع نشاطهم، إلا أن التصريحات الجبائية المقدمة للإدارة الجبائية لا تخلو من الأخطاء والثغرات المقصودة وغير المقصودة، والتي تؤدي في معظمها إلى ما يسمى بالتهرب الضريبي، لهذا حظيت الرقابة الجبائية باهتمام السلطات المعنية خاصة في نهاية تسعينات القرن الماضي، من خلال فرض رقابة مضادة لفحص محتوى هذه التصريحات والتأكد من مدى مصداقيتها، وبالتالي إيجاد أدوات رقابية لهذا الغرض بغية مساعدة موظفي الإدارة الجبائية على تدقيق محتوى التصريحات الضريبية، قصد تدارك النقص الناجم في الموارد المالية للدولة، نتيجة لاستفحال ظاهرة التهرب والغش الضريبيين، والتي جعلت أموالا طائلة تتداول بكل حرية من دون مراقبة أو اقتطاع، وبذلك حرمت الخزينة العمومية منها.

وبناء على سبق تم تقسيم الفصل الأول الى مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للرقابة الجبائية والتهرب الضريبي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للرقابة الجبائية والتهرب الضريبي

الرقابة الجبائية لا تختلف عن غيرها من أنواع الرقابة الأخرى من حيث المفهوم أو الأهداف العامة، إلا أن الرقابة الجبائية تركز على اكتشاف الأخطاء والانحرافات والتدليسات في التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.

المطلب الأول: الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية من أهم المفاهيم الجبائية الحديثة التي تستخدمها الإدارة الجبائية في الجزائر، حيث اعتبر أداة لمكافحة جريمة التهرب الضريبي الذي اعتبر جريمة إقتصادية، وقد اختلف مفهوم الرقابة الجبائية بحسب الوسائل والطرق المستخدمة.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية

يمكن إيجاز أهم هذه التعاريف فيما يلي:

- ✓ الرقابة الجبائية هي مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها.¹
- ✓ الرقابة الجبائية هي مجموعة من العمليات التي غايتها تتمثل في مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، ومقارنتها بحاسبة هذا المكلف.²
- ✓ الرقابة الجبائية هي الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة واحترام القوانين الجبائية من جهة، وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية.³
- ✓ الرقابة الجبائية هي مراقبة الإدارة الجبائية للتصريحات والمستندات بغية فرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، حيث تمارس حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة

¹ صالح حميداتو، محاضرات في مقياس الرقابة الجبائية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020-2021، ص 77.

² بن عمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص 13.

³ مبروكة حجار، محاضرات في القانون الجبائي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة الماستر في العلوم الإقتصادية والتجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص 34.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

نشاطها، والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا وأتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها، ويتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناء على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها.¹

➤ الرقابة الجبائية هي فحص سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية، من خلال التأكد من مدى التطابق الموجود بين التصريحات والوثائق المرفقة، مع المعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى.²

يستنتج من خلال هذه التعاريف أن الرقابة الجبائية هي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية من خلال مراقبة التصريحات والمستندات المتعلقة بالضريبة المفروضة على المكلفين ومراجعتها، بغرض مراقبة واحترام القوانين الجبائية وتعزيز الأمن الجبائي لضمان عدم التملص أو التهرب الضريبي.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. الأهداف الإدارية: وتشمل ما يلي:

- ✓ تقديم الخدمات والمعلومات التي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء.
- ✓ تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- ✓ تحديد الإنحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.

- ✓ تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي وغيره.³

2. الأهداف المالية والإقتصادية: وتشمل ما يلي:

- ✓ جمع الإيرادات المالية للدولة، وكذا الحفاظ على المال العام.
- ✓ أداة فعالة لمحاربة كل الأعمال الغير قانونية من غش وتهرب جبائي.

¹ المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية، 2023، ص 8.

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2002، ص 46.

³ صالح حميداتو، مرجع سابق، ص ص 77-78.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

✓ الزيادة في الإيرادات المالية الناتجة عن عملية الرقابة، حيث أن هذه الزيادة في الإيرادات تمكن الدولة من تطبيق السياسة الاقتصادية المتبعة الهادفة إلى المحافظة على الإستقرار، ورفاهية المجتمع، وتفادي التدخل في القرارات من قبل الدول الأجنبية في اللجوء إلى الإستدانة الخارجية.¹

3. الأهداف القانونية: وتشمل ما يلي:

✓ التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة الجبائية المختلفة.
✓ تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة على أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.²

4. الأهداف الإجتماعية: وتشمل ما يلي:

✓ تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة، وهذا بإرساء مبدأ أساسي للإقتطاعات، والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.
✓ منع ومحاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيره في أداء، وتحمل واجباته تجاه المجتمع.³

الفرع الثالث: أشكال الرقابة الجبائية

تتمثل أشكال الرقابة الجبائية فيما يلي:

1. الرقابة الجبائية الشاملة (العامة):

هي الرقابة الجبائية للتصريحات الموثقة والمكتتبة التي تحتفظ بها الإدارة الضريبية، إذ تعتمد على المعطيات الموجودة، والوثائق والمعلومات المودعة لدى الإدارة الضريبية، فالرقابة الجبائية تحدث على مستوى مكاتب مفتشية الضرائب بالإعتماد على الوثائق المسوكة من طرفها، وتغطي جميع تدخلات مصلحة مفتشية الضرائب المتعلقة

¹ لخضر خلاف، محاضرات في مقياس المراجعة الجبائية (وفق التشريعات لسنة 2018)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018، ص 13.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والطباعة، الأردن، 2000، ص 166.

³ محمد زرقون، سليمان عتير، جدوى الرقابة الجبائية في تدقيق التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بمديرية الضرائب لولاية الوادي- الجزائر، مجلة البديل الإقتصادي، العدد 01، جامعة الوادي، الوادي، 2014، ص 42.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

بتصحيح الأخطاء المرتكبة، التي يقوم بها المفتش في مقره، والتي من خلالها يستمر في فحص التصريحات بالإعتماد على المعطيات والوثائق المقدمة والمودعة¹، وهي تتمثل في نوعين:

أ. الرقابة الشكلية: إن الرقابة الشكلية تغطي جميع التدخلات التي تهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة، وكذا التحقق من هوية المكلفين، كما تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية والمعتمدة على القراءة السطحية لها، وتحدد بالخصوص في التحقق على المستوى الشكلي للمعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح.

ب. الرقابة على الوثائق: على غرار الرقابة الشكلية التي تهتم بالفحص السطحي لتصريحات المكلفين، فإن الرقابة على الوثائق تهتم بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين، وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي، بمقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق المتوفرة من مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ومكتب البطاقيات المنتقاة من قنوات أخرى كالإدارات والهيئات العمومية، والجمارك، والبنوك، والمتعاملين وغيرها من الأطراف الأخرى.²

2. الرقابة الجبائية المعمقة:

بخلاف الرقابة على الوثائق تتمثل الرقابة المعمقة في فحص يتم إجراؤه في الأمكنة التي يزاول فيها المكلفون بدفع الضريبة أنشطتهم³، وينقسم هذا النوع من الرقابة إلى ثلاث (03) أنواع وهي:

أ. التحقيق في المحاسبة: هو مجموعة من العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، ويتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية من طرف أعوان الإدارة الضريبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة، أو في حالة قوة فاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة، وتتم المراقبة على كل الوثائق مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات (سندات تقليدية أو أنظمة الإعلام الآلي).⁴

¹ علاش زهية، معزوز نشيدة، آلية الرقابة الجبائية على الشركات الأجنبية في الجزائر: دراسة حالة الرقابة على شركة أجنبية بمديرية الضرائب لولاية البليلة خلال الفترة 2015-2018، مجلة دراسات جبائية، المجلد 10، العدد 02، جامعة البليلة 2، البليلة، 2021، ص 9.

² سفيان بن عبد العزيز، يوسف مومني، النظام المحاسبي المالي كآلية لتفعيل عملية الرقابة الجبائية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة بشار، بشار، جوان 2017، ص 605.

³ علاش زهية، معزوز نشيدة، مرجع سابق، ص 10.

⁴ آسيا قاسمي، فهيمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة، ديسمبر 2019، ص 159.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

ب. التحقيق المصوب في المحاسبة: هو أداة من أدوات الرقابة الجبائية التي تم استحداثها مؤخرا ضمن قانون المالية لسنة 2010، وهو لا يختلف عن التحقيق في المحاسبة من حيث الإجراءات، فهو عبارة عن تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة، أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.

ويتميز هذا النوع من التحقيق بالخاصيتين التاليتين:

- يتم التحقيق في نوع أو عدة أنواع من الضرائب (اختيار عينة).
- يغطي التحقيق فترة كاملة أو جزء منها غير متقدمة، أو يكون على مجموعة عمليات أو معلومات محاسبية لمدة تقل عن سنة.¹

ج. التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية: هو مجموعة العمليات التي تهدف إلى الكشف عن الفرق الموجود بين المداخيل الحقيقية للمكلف بالضريبة، والمداخيل التي صرح بها، وهي العمليات التي تهدف أساسا إلى البحث عن تجانس وانسجام المداخيل المصرح بها، والوضعية المالية لعناصر ونمط معيشة المكلف بالضريبة، وأعضاء الإدارة الجبائية، فالتحقيق المعمق يعتبر امتداد للتحقيق المحاسبي فيقوم المحقق بفحص بعض الوثائق التي لها علاقة بثروة المكلف كالوثائق الموجودة في مصلحة التسجيل التي تخص العقارات المبنية والغير مبنية.²

3. أشكال الرقابة الجبائية الأخرى:

تشمل هذه الأشكال ما يلي:

أ. الرقابة عن طريق الفرق المختلطة (ضرائب- جمارك- تجارة): هي لجنة تنسيقية ولائية مختلطة للرقابة المشتركة بين مصالح الضرائب والجمارك التابعة لوزارة المالية والمصالح المكلفة بالتحقيقات الاقتصادية وقمع الغش بوزارة التجارة، تتشكل من ممثلي إدارات الضرائب والجمارك والتجارة، حيث تكلف بتنفيذ مقررات وبرامج المراقبة التي تعدها لجان التنسيق الولائية كل ثلاثة (03) أشهر.³

¹ محمد زرقون، سليمان عتير، المرجع السابق، ص 46.

² بن غمادي ميلود، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص ص 226-227.

³ الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 97-290 مؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1418 الموافق 27 يوليو سنة 1997 يتضمن تأسيس لجان التنسيق والفرق المختلطة للرقابة بين مصالح وزارة المالية ووزارة التجارة وتنظيمها، الجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 30 يوليو سنة 1997، ص ص 15-13.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

- وتوجد على مستوى كل ولاية لجنة تنسيق ولائية بين مصالح الضرائب، والجمارك، والتجارة، وتشكل هذه اللجنة من أعضاء دائمين وأعضاء إضافيين، والأعضاء الدائمون هم:
- مدير الضرائب بالولاية.
 - رئيس قطاع مكافحة الغش أو رئيس مفتشية قسم الجمارك بالولاية.
 - مدير التجارة بالولاية.¹

ب. الرقابة الفئوية (الرقابة على المعاملات العقارية): تشكل أحد أهم الأدوات في مكافحة التهرب الجبائي في هذا الميدان، وهو يخص المعاملات التالية: العقارات المبنية والعقارات غير المبنية ومراقبة المداخل العقارية. وتعتمد مراجعة هذه الأثمان على القيمة العقارية السوقية للعقار أي قيمة العقار في السوق، وهي الثمن الذي من الممكن أي يشتري أو يباع به العقار، وبعبارة أخرى الثمن المتفاوض عليه في السوق بين البائع والمشتري الخاضع لقانون العرض والطلب أخذاً بعين الاعتبار العناصر المادية والعوامل القانونية للعقار، وكذا المحيط الإقتصادي المتواجد فيه العقار، ولذلك ينبغي المتابعة الدقيقة الدائمة عن طريق مصالح التسجيل لكل المعاملات العقارية مع رصد كل المعلومات المتأتية من طرف الوكالات والمؤسسات التي تنشط في مجال العقار.²

الفرع الرابع: الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية

تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

1. قصور الإمكانيات البشرية:

إن عدم انتهاج الإدارة الجبائية سياسة منتظمة ومنهجية، ناتج عن نقص في الجانب البشري نوعاً وكماً، كما أن الاعتماد على سياسة ضريبية لا تعطي الكفاءة والمهارة دورها الفعال، ينعكس سلباً على فعالية النظام الضريبي والإدارة الجبائية نفسها، فتعقد الملفات المعالجة وتشعبها، إضافة إلى ضعف إمكانيات الإدارة من حيث الكفاءات والمهارات يورث الإدارة رداءة في التسيير.

¹ بوحفص رواني، محاضرات في تدقيق ورقابة النظام التجاري، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، 2019-2020، ص ص 30-31.

² ولهي بوعلام، مداخلة بعنوان: نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة (حالة الجزائر)، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

2. قصور الإمكانيات المادية:

إن نقص الإمكانيات المادية للإدارة الجبائية يعد حاجزا أمام أي إصلاح جبائي، هذا فضلا عن انعدام المحفزات المالية والمشجعة على التفاني في العمل.

3. التعارض في النصوص القانونية:

يقصد به التناقض في النصوص التشريعية الضريبية، الأمر الذي يفتح المجال أمام المكلف للتهرب الضريبي، حيث يأخذ هذا التناقض شكلين اثنين: الأول هو التعارض الداخلي للنصوص الذي يقع بين نصين ضريبيين ضمن نفس القانون الضريبي، وهذا نتيجة تداخل في صلاحيات هيئات الإدارة الضريبية، أما الثاني هو التعارض الخارجي للنصوص التي تنظم شؤوننا اقتصادية ومالية وتتضمن إشارة للضرائب، وهذا ما يقودنا إلى ظاهرة ضريبية غاية في الخطورة، وهي ظاهرة الإزدواج الضريبي.¹

4. الإقتصاد الموازي:

يتميز بوجود الأنشطة الاقتصادية التي تتم بعيدا عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية، وفي ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة، ومع مرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق.

5. الفساد الإداري في القطاع الضريبي:

تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

✓ عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يؤدي بالبعث إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءا ضريبيا غير حقيقي، مما يخل بمبدأ العدالة الأفقية في حين لا يستطيع بعض الأمناء للقيام بذلك، وهذا يحرم في نهاية المطاف القطاع المالي من إيرادات كانت متوقعة.

✓ يترتب على ممارسات الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائدة على الدفع للمكلفين المتهربين.

✓ شعور المكلف النزبه بالعبء الضريبي مما يقلص الأداء التنافسي له.

✓ انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى كثير من المؤسسات والأفراد مما يصعب من اتحاد السياسات الضريبية الملائمة في المدى المنظور على الأقل.²

¹ إسماعيل صاري، تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها - مع الإشارة لمديرية الضرائب لولاية المدية -، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، أبريل 2014، ص 217.

² عبود ميلود، برباوي كمال، الرقابة الجبائية في الجزائر، الإطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل، مجلة المقار للدراسات الإقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي تندوف، تندوف، جوان 2018، ص 325.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

المطلب الثاني: التهرب الضريبي

يعد انتشار ظاهرة التهرب الضريبي من أهم المشكلات التي تواجه الإدارة الجبائية، وذلك نتيجة لتعدد الوسائل والطرق التي يستخدمها المكلفين، بغية التهرب من دفع الضريبة المستحقة سواء بشكل كلي أو جزئي.

الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي

لقد تعددت مفاهيم التهرب الضريبي بين العلماء والباحثين، ويختلف مفهوم التهرب الضريبي حسب كيفية التخلص من دفع المستحقات الجبائية.

1. تعريف التهرب الضريبي:

يمكن تلخيص أهم التعاريف المتعلقة بالتهرب الضريبي فيما يلي:

- ✓ التهرب الضريبي يتمثل في ظاهرة اللجوء إلى الغش والإحتيال للتخلص من الضريبة أو تقليل من مبلغها، ويجري ذلك إما بمحاولة الفرد انكار وجود وعاء الضريبة أو الإفصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء.¹
- ✓ التهرب الضريبي هو ظاهرة خطيرة يحاول بواسطتها الممول الذي يجب عليه دفع الضريبة الإفلات من دفعها كلها أو بعضها عن طريق إنكار حدوث الواقعة المنشئة للضريبة أو إخفاء بعض أو كل عناصر الوعاء الضريبي أو إنكار قدرته على الدفع حتى يتم إسقاط الضريبة وكلها وسائل غير مشروعة تقع طائلة القانون.²
- ✓ التهرب الضريبي هو تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الإمتثال للتشريع الضريبي، أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية، أو الحركات المادية، وذلك بكل أو بجزء من المبلغ الواجب الدفع للخرينة العمومية، والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها، وتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية.³
- ✓ التهرب الضريبي هو استخدام الطرق الإحتيالية الفنية، والقانونية، والإدارية، بقصد التخلص من دفع الضريبة، فيحاول بعض المكلفين التهرب من الضريبة كلياً أو جزئياً وبشتى الطرق والأساليب، كأن يعتمد إعطاء معلومات غير صحيحة عن الدخل، أو يمتنع عن تقديم تقرير، أو يبالغ في تقدير التكاليف الواجبة الخصم، أو كالإمتناع عن الدفع

¹ سعود جايد مشكور العامري، قاسم محمد عبد الله العجاج، نجم عبد عليوي الكرعوي، المحاسبة الضريبية (أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق)، مطبعة دار الضياء، ط 1، العراق، 2014، ص 30.

² محمد أحمد عبد الله مختار، المحاسبة الضريبية: النظرية والتطبيق، منشورات جامعة شندي، جامعة شندي، السودان، 2019، ص 128.

³ حميد بوزيدة، جبابة المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 39.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

وإخفاء أمواله حتى لا تتمكن الإدارة من تحصيل دين الضريبة، أو قد يعتمد بعض المكلفين إلى استغلال نقص أو ثغرة أو غموض في صياغة نص ضريبي، أو يستفيد من تفسير نص لصالحه وفقا لمبدأ التفسير الضيقة للنصوص الضريبية.¹

✓ التهرب الضريبي هو التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو إنتهاك القانون، حيث يستغل المكلف حقوقه الدستورية باعتبارها حريته في تجنب القيام بالتزاماته الجبائية المفروضة عليه قانونا أو عدم تأديتها على الوجه الصحيح من أجل تجنب دفع جزء من ضرائبه أو كلها.²

يستنتج من خلال التعاريف السابقة أن التهرب الضريبي هو استخدام الطرق الإحتيالية الفنية، والقانونية، والإدارية من أجل التخلص من أداء جزء أو كل الواجب الضريبي المفروض على المكلف بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية أو الحركات المادية.

2. أسباب التهرب الضريبي:

تشمل هذه الأسباب ما يلي:

أ. الأسباب الأخلاقية:

تتمثل في ضعف الوعي الضريبي والأخلاق المالية عند المكلفين، ويرجع بعض المؤلفين سبب ضعف الوعي الضريبي عند المكلفين إلى المعارضة والمخالفة للقوانين، وبشكل عام يرجع ضعف الوعي الضريبي إلى عدة عوامل منها:

✓ اعتقاد الشخص أنه يدفع للدولة أكثر مما يأخذ منها، أو عدم شعوره بما تقدمه له الدولة من خدمات.

✓ اعتقاد الشخص أن الدولة تسيء استخدام الأموال العامة، وأنها تضر أكثر مما تنفع.

✓ الإعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة.

✓ شعور الفرد بثقل العبء الضريبي عند ارتفاع معدلات الضريبة أو تعدد الضرائب المفروضة على الوعاء نفسه.

✓ اعتبار الضريبة اقتطاع مالي دون مقابل، وبالتالي أداة تعسف على أملاك الأفراد.³

ب. الأسباب الإقتصادية:

وهذا نتيجة دخول الإقتصاد الوطني في برامج التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات ثم برامج الإنعاش الإقتصادي، حيث كل واحدة تميزت بوضع قوانين مالية مختلفة عن بعضها البعض.

¹ أعاد حمود قيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 147.

² عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 98.

³ أحمد بساس، مكافحة التهرب والغش الضريبي في الجزائر (حصر لأهم الإجراءات الجبائية الردعية للفترة الممتدة من 2008 إلى 2013)، مجلة دراسات، المجلد 4، العدد 2، جامعة الأغواط، الأغواط، ماي 2013، ص 204.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

علاوة على ذلك فإن التكلفة التي يتحملها المكلفون بالضريبة الناشئة عن تفقد عمليات سداد الضريبة، وتمثل هذه التكاليف غير المباشرة عن التعقيد في النظام الضريبي الجزائري.¹

ت. الأسباب الإدارية:

تمثل هذه الأسباب فيما يلي:

✓ **محدودية الوسائل المادية:** مثل عدم توفر الإدارة بالشكل المطلوب على التجهيزات والمستلزمات الضرورية بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المتمثلة في الوصول إلى كل الأوعية الضريبية وربطها وتحصيلها.

✓ **محدودية الوسائل البشرية:** سواء من حيث الكم أو النوع.

✓ **المحدودية الكمية:** تتمثل في نقص الأعداد من الأعوان الإداريين القادرين على تغطية العمليات الجبائية من تحقيق ورقابة وتحصيل ... الخ، مقارنة بعدد المكلفين، وهو ما يشجع على التهرب الضريبي.

✓ **المحدودية النوعية:** تتمثل في نقص الكفاءات القادرة على تحمل المسؤوليات في تطبيق أحكام قوانين الضرائب من تحديد للوعاء الضريبي، وتصنيفه وتحصيل لمختلف أنواع الضرائب، بسبب انعدام ونقص التربصات والدورات التكوينية أو بسبب ضعف أجور العاملين في الإدارة، مما يجعل هذه الأخيرة غير قادرة على استقطاب العناصر المؤهلة ذات الخبرة العالية، الأمر الذي ينتج عنه فشل الإدارة في ضبط المتهربين خاصة في حالة اتباعهم لطرق تدليسية.

✓ **تعقد الإجراءات التنظيمية:** تتجلى صورة تعقد الإجراءات التنظيمية من خلال:

- صعوبة تقدير الوعاء الضريبي، وإخضاعه في كثير من الأحيان إلى التقدير الجزافي الذي قد يحدث فيه نوع من المغالاة، مما يدفع المكلف إلى التهرب الضريبي.

- تعقد إجراءات تحصيل الضريبة، الذي يتقبلها المكلف بالرفض من خلال الغش والتهرب الضريبي.

- الفساد الإداري وتواطؤ بعض الإداريين عديمي الضمير المهني والأخلاقي وتشجيعهم للتهرب من خلال إخفاء كشوف المعلومات، والتغاضي عن المراقبة أو منح امتيازات ضريبية غير مستحقة ... الخ.²

ث. الأسباب التشريعية:

تمثل هذه الأسباب فيما يلي:

✓ **ثقل العبء الضريبي:** حيث كلما ارتفع معدل الضريبة، وزاد عبؤها كلما كان ذلك مدعاة للتهرب منها.

¹ مسمش نجاة، بركان دليلة، هاني نوال، دور السياسة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955، جوان 2020، ص 40.

² بوشياخي عائشة، بوشياخي فاطمة، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 03، العدد 01، جامعة لونيبي علي، البلدية، جوان 2014، ص ص 154-155.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

✓ **تعقد التشريع الضريبي:** كلما كانت صياغة القانون معقدة يكون أقل وضوحا، ويترك مجالا لتدخل أعوان الإدارة في تحديد الإعفاءات والتخفيضات، وهذا ما يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه، وبالتالي يحاول التهرب منها.

✓ **عدم استقرار النظام الضريبي:** نتيجة للتغيرات السنوية التي تطرأ على القوانين الضريبية، مما يجعل المكلفين في غالب الأحيان على غير دراية بما نتيجة لنقص وسائل الإعلام الضريبية أو صعوبة الإلمام بمضمونها، وغالبا ما تنتهي بالإصطدام ما بين المكلف وإدارة الضرائب والدخول في منازعات فتشدد كراهية المكلف، وبالتالي يزداد ميله للتهرب.

✓ **ارتفاع مستوى الضغط الضريبي:** عندما يشعر المكلف بثقل عبء الضريبة يتحایل المكلف ويتهرب من دفع الضريبة، حيث أن كل زيادة في حجم الإقتطاع الضريبي تؤدي إلى التقليل من دخل المكلف، الأمر الذي يدفعه إلى التهرب والتملص من دفع الضريبة أو محاولة التخفيض من وعائها.¹

ج. الأسباب السياسية:

إن النظام الجبائي يعكس الطبيعة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للمجتمع، وتكمن أهميته في حاجة الدولة إلى موارد مالية تواجه بها السياسة الإنفاقية العامة، فزيادة الإقتطاعات لتجسيد سياسة اقتصادية واجتماعية التي تتنافى مع رغبات وطموحات المجتمع، وتجعل المكلفين يحاولون بشكل من الأشكال محاولة التملص من هذه الإقتطاعات رغبة منهم في عدم التسديد، لإعتقادهم بعدم رشاد هذه السياسة، وبالتالي زيادة مقاومتهم أكثر كلما فقدوا ثقتهم في سلطة متخذي القرار.²

ح. الأسباب الإجتماعية:

من الأسباب الإجتماعية التي تدفع بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة هي عدم وجود عدالة ضريبية مطبقة على واقع الناس، مما يمنع المكلف من القيام بواجباته الضريبية نتيجة عدم اتفاهه مع القواعد والأنظمة الضريبية، كما يعد تأثير المحيط الإجتماعي سببا هاما في رسوخ وشيوع ظاهرة التهرب الضريبي، وحيث أن المواطن الذي يولد في المجتمع الأصل فيه الغش والتهرب من الإلتزامات الجبائية، لا ينتهج إلا هذا المنهج.³

¹ حديدي آدم، حمودة أم الخير، دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب والغش الضريبي - دراسة ميدانية لعينة من مديريات الضرائب في الجزائر - ، مجلة المقريري للدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 01، جامعة الجلفة، الجلفة، جانفي 2019، ص ص 221-222.

² أحمد بساس، مرجع سابق، ص 205.

³ بوشیخي عائشة، بوشیخي فاطمة، مرجع سابق، ص 157.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

الفرع الثاني: أنواع التهرب الضريبي

تتمثل هذه الأنواع فيما يلي:

1. التهرب الضريبي حسب معيار حجم الضريبة:

يمكن تقسيم التهرب الضريبي وفقا لحجم الضريبة التي يتهرب المكلف من أدائها إلى نوعين وهما:

أ. **التهرب الكلي:** هو قدرة المكلف على الإفلات من سداد الضريبة المستحقة بشكل كلي، وذلك من خلال الاستفادة من القوانين المنصوص عليها كإخفاء نشاطه كليا عن علم مصلحة الضرائب أو يمتنع عن التسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات.

ب. **التهرب الجزئي:** هو قدرة المكلف على الإفلات من سداد جزء من الضريبة المستحقة عليه، من خلال الاستفادة من الثغرات المنصوص عليها في القانون أو البدائل المتاحة في معايير المحاسبة المعتمدة، وذلك كأن يقدم إقرارات ضريبية مخالفة لحجم إيراداته الحقيقية بأقل من إيراداته الحقيقية.¹

2. التهرب الضريبي حسب معيار المشروعية

يمكن تقسيم التهرب الضريبي وفقا لمعيار المشروعية إلى:

أ. **التجنب الضريبي:** يقصد به تجنب الشخص للضريبة، ويجري ذلك إما بامتناع الأشخاص عن النشاط الذي يؤدي إلى إخضاعهم للضريبة أو الاستفادة من الثغرات القانونية في قوانين الضرائب، مما يلجأ الأفراد لهبة أموالهم إلى أبناءهم وزوجاتهم بغية التخلص من ضريبة الشركات.²

ب. **الغش الضريبي:** هو تهرب مقصود من طرف المكلفين، وذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لأحكام القانون الجنائي بقصد عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم، إما بالإمتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب أو إعداد سجلات وقيود مزيفة، أو الإستعانة ببعض القوانين التي تمنع الدوائر المالية من الإطلاع على حقيقة الأرباح لإخفاء قسم منها، فعبرة أخرى الغش الضريبي هو تعدد مباشر وصريح على القانون الجبائي سواء كان مقصود أو غير مقصود، باستعمال جميع الوسائل والعمليات والتصرفات القانونية التي يستغلها المكلفون من أجل عدم دفع الضريبة جزئيا أو كليا سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة.³

¹ كمال سعد بوفروة، المحاسبة الضريبية وفق أحكام قانون ضرائب الدخل الليبي رقم (7) لسنة 2010م، منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، 2023، ص 25.

² سعود جايد مشكور، مرجع سابق، ص 30.

³ حنيش أحمد، الرقابة كآلية لترشيد الإنفاق الضريبي والحد من التهرب، مجلة دراسات جبائية، المجلد 05، العدد 02، جامعة لونيبي علي، البلدة، ديسمبر 2016، ص 173.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

3. التهرب الضريبي حسب معيار مكان وقوعه:

يمكن تقسيم التهرب الضريبي وفقا لمكان وقوعه سواء على إقليم الدولة أو خارجها إلى:

- أ. التهرب الداخلي: هو الذي يقع على إقليم الدولة، وهو أكثر أنواع التهرب الضريبي انتشارا في معظم دول العالم.
- ب. التهرب الخارجي: هو الذي يقع نتيجة استطاعة المكلف تهريب أمواله إلى خارج البلاد بطريق غير مشروع، وذلك بإنشاء فروع أجنبية للمنشأة دون ذكرها في الإقرار الضريبي.¹

الفرع الثالث: آثار التهرب الضريبي

تتمثل فيما يلي:

1. الآثار الاقتصادية:

تشمل هذه الآثار فيما يلي:

- ✓ نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب الجبائي لا يسمح بتكوين إيداع عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية.
- ✓ انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في ترقية الاستثمار، ويترتب على ذلك ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.
- ✓ الإخلال بقواعد المنافسة حيث تصبح المؤسسات المتهربة أفضل من تلك التي تؤدي واجباتها الضريبية، حيث تكون لها إمكانيات تمويلية هائلة تسمح بتحسين جهازها الإنتاجي وتقوية مكانتها في السوق.
- ✓ توجيه الاقتصاد الوطني نحو إرساء اقتصاد غير رسمي أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي والذي يحدث مشاكل عديدة تعرقل السير الحسن للاقتصاد الوطني.²

2. الآثار المالية:

تشمل هذه الآثار فيما يلي:

- ✓ الإضرار بالخزينة العامة للدولة، وهذا يسبب الإختلال الذي يحدث ما بين الإيرادات والنفقات جراء نقص المداخيل اللازمة التي تحتاجها الدولة.
- ✓ إنقاص حصيلة الإيرادات العامة، وبالتالي إلى إتباع سياسة مالية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة.

¹ كمال سعد بوفروة، مرجع سابق، ص ص 25-26.

² فجاني عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (2014/1980)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016، ص 44.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

- ✓ الوسيلة الوحيدة لإشباع حاجة المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مع زيادة مفرطة في الأسعار دون أن يقابله إنتاج حقيقي أو انخفاض الصادرات، مما يؤدي إلى قصور في الحصول على العملة الوطنية.
- ✓ لجوء الدولة إلى الإقتراض الذي قد يمس بالاستقلال المالي والإقتصادي مما يدفعها لفرض ضرائب جديدة.
- ✓ سياسة التقشف وإجراءات رفع العبء الضريبي لتغطية العجز المالي، مما يضطر السلطة العامة إلى الإعتماد على مصادر تمويلية إضافية كالقروض الخارجية أو الإصدارات النقدية.
- ✓ خلق أزمة جديدة تتعلق بالتسديد، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار التي تعطل التنمية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض الدخل الحقيقية لغالبية الأفراد.¹

3. الآثار الإجتماعية:

تشمل هذه الآثار فيما يلي:

- ✓ تخفيض النفقات العمومية للدولة، وبالتالي انخفاض مجال توفير الإحتياجات للمواطنين، فالضرائب كثيرا ما تساهم في خلق بيئة تتوفر فيها متطلبات الحياة، حيث يشعر المواطن فيها بالأمن والعدالة.
- ✓ عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأفراد.²

4. الآثار النفسية:

تشمل هذه الآثار فيما يلي:

- ✓ فقدان ثقة المكلف الملتزم بدفع الضريبة عند معرفته أن منافسيه يتجنبون دفع هذه الضريبة، والإحتفاظ بأموالهم.
- ✓ إعاقة المؤسسات على العمل المشروع، ويجبرها على خلق الحيل من أجل منافسة عادلة، وحقوق متساوية.
- ✓ لجوء الدولة إلى فرض ضريبة إضافية لسد العجز المحقق، أو النقص الملاحظ، مما يجعل هذه الإقتطاعات أكثر ثقل على المكلف الملتزم بدفع الضريبة.³

¹ دوداح رضوان، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015، ص ص 63-64.

² دوداح رضوان، محاضرات في مقياس قانون الضرائب، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020-2021، ص 91.

³ نفسه.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

الفرع الرابع: طرق مكافحة التهرب الضريبي

يوجد هناك أكثر من طريقة لمكافحة التهرب الضريبي، وذلك بعد معرفة السبب للتهرب الضريبي، وتختلف هذه الطريقة من دولة لأخرى، ويمكن تلخيص أهم هذه الطرق فيما يلي:

1. حق الإطلاع:

يجوز لموظفي الضريبة الإطلاع على الوثائق والملفات التي بحوزة المكلف، وذلك ضمن القانون، مما يجعل المكلف أن يقدم معلومات صحيحة.

2. تقديم إقرار مؤيد باليمين:

تلجأ بعض التشريعات الضريبية إلى الطلب من المكلف حلف يمين بشأن صحة المعلومات التي يقدمها للدوائر الضريبية، كما يحصل في فرنسا، وهذه الطريقة لا تصلح في جميع الدول، فإن استخدامها محدود.

3. التبليغ بواسطة الغير:

تجيز بعض القوانين في بعض الأحوال لكل شخص أن يدي إلى الدوائر المالية بمعلومات من شأنها أن تساعد في اكتشاف التهرب الضريبي.

4. عدم المبالغة في تعداد الضرائب:

يجب أن تفرض الضرائب بالسعر، والعدد القابل للتطبيق، وأن تتلاءم مع الوضع الإقتصادي السائد وامكانيات المواطنين، فليس من المنطق مبالغة في فرض الضرائب على المكلف بشكل يعجز عن تحمل أعبائه، بحيث تجعل الكثير من الدول تلجأ إلى إعادة صياغة القوانين الضريبية بما يتلاءم مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمالية.¹

5. توضيح التشريعات الضريبية:

يتمثل تبسيط التشريعات الضريبية من خلال جعلها أكثر شفافية في إجراءات فرض الضريبة، فكلما كان التشريع الضريبي سهلاً كلما أدى ذلك إلى إقناع المكلف بضرورة ووجوب دفعه لديونه إتجاه الإدارة الضريبية، فاستقرار القوانين يساعد على التطبيق الأمثل لها، وبالتالي لا بد من توحيد التشريع الضريبي، ونشر كافة القوانين واللوائح.

6. إعلام وتوعية المكلف بالضريبة:

تتضاعف فرص نجاح النظام الضريبي، كلما إزدادت درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، وإقتناعهم بعدالة الضريبة، وأهميتها في تمويل وتنفيذ برامج الحكومة، لذا يسعى المشرع إلى إعلام المكلفين بإعطائهم نظرة إيجابية

¹ زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، موجهة إلى السنة الثانية علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2018-2019، ص ص 56-57.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

إتجاه النظام الضريبي، إذ تم إنشاء عدة هيئات على المستويين المركزي والمحلي أوكلت لها مهمة إستقبال المكلفين والإجابة على كل إستفساراتهم، وإعلامهم بحقوقهم وواجباتهم.

7. تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة:

يقع على عاتق الإدارة الجبائية تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة، فهي مطالبة بإيجاد الحلول الكفيلة لبلوغ هذه الغاية، والتي من بينها: حسن استقبال المكلفين بالضريبة، وتحسين وتعميق وسائل الإتصال بين الإدارة والمكلفين، وهذا لا يتأتى إلا بالتكوين المهني السليم لرجال الضريبة وإعدادهم الإعداد التام فنيا ونفسيا، وكذا الإلتزام بالحياد تجاه المكلفين بالضريبة.¹

المطلب الثالث: علاقة الرقابة الجبائية بالتهرب الجبائي

تعتبر الرقابة الجبائية أداة فعالة تستخدمها الإدارة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي للمكلفين الخاضعين للضريبة، وذلك من خلال متابعة التصريجات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي وحماية المال العام.

الفرع الأول: الرقابة الجبائية كآلية لمتابعة التصريجات الجبائية

تعد الرقابة الجبائية وسيلة لتقديم رأيه بشكل فني ومحيد عن عدالة البيانات المالية، ومدى دقة ومصداقية وموثوقية معلومات التصريجات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال فحصها وتدقيقها ومقارنتها مع الواقع العملي للمكلف، ومع ما هو موجود في سجلاته ووثائقه المحاسبية ومع قدرته وخبرته في الحصول على أدلة الإثبات من مصادرها المختلفة، كما يمكنه طلب البيانات اللازمة والإستفسارات التي يراها مناسبة لتدعيم رأيه ولإزالة الإلتباسات لدى المكلفين والتأكد من أن الأحكام المطبقة عليهم منصوص عليها في قانون الضرائب، والكشف عن حالات التهرب والغش للحد منها، ومن هنا يعتبر المراقب الجبائي مدخل رئيسي في دقة وسلامة الحصيلة الضريبية.

فعملية الرقابة الجبائية هي فحص لتحديد ما إذا كان المكلف بالضريبة يؤدي إلتزاماته بشكل صحيح، ومع ذلك ينبغي أن يكون دور برنامج الرقابة يتجاوز مجرد التحقق من إلتزامات دافع الضرائب، والكشف عن النقائص الموجودة في تصريجات المكلفين والوثائق الداعمة، كما أن وجود جودة أداء عالية للرقابة الجبائية التي تعمل على التأكد

¹ منى مقلاتي، مداخلة بعنوان: دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، الملتقى الوطني حول: الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، يومي 28 و29 أكتوبر 2015.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

بأكبر قدر ممكن من مدى صحة الإلتزامات الضريبية التي سيصرح بها المكلفون، بالإضافة إلى العمل على إكتشاف وتحليل أسباب عدم الإلتزام أو طاعة المكلفين ووضح حلول مناسبة لها.¹

تعتبر الرقابة الجبائية من بين الصلاحيات الممنوحة للسلطات الضريبية لإصلاح السهو، وأوجه القصور أو الأخطاء التي ارتكبها دافعي الضرائب وهو النتيجة الطبيعية المنطقية والضرورية في أي نظام تصريحي، للتحقق من دقة التصريحات المقدمة من قبل المكلفين، فالرقابة الجبائية في معظم البلدان تشكل الأداة الرئيسية لمعالجة حالات عدم الإمتثال والإلتزام الضريبي فدورها الرئيسي هو تعزيز الإلتزام الطوعي من قبل المكلفين، حيث تسعى لتذكيرهم بمخاطر عدم الإلتزام والثقة التي تولد في المجتمع الواسع، وأيضا القدرة على الكشف على الإنتهاكات الخطيرة للقانون الضريبي والعقوبات المناسبة لها.

كما أن إقامة نظام فعال للرقابة الجبائية والبرمجة له من شأنه خلق ردع لسوء التصريحات الجبائية بإرجاع العائدات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، ومن المتوقع أن مثل هذا النظام يعمل على المساهمة في تطوير ثقافة الإمتثال لقوانين الضرائب بمرور الوقت، والتي من شأنها تساعد في تحسين جمع الضرائب، وكذلك تحسين الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فالغرض من الرقابة الجبائية هو التأكد من أن التصريحات التي أدلى بها المكلف بالضريبة دقيقة وموثوق بها.²

الفرع الثاني: الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي

نظرا لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى الغش أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية، والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها، وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين، من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي لأنها تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية.³

لقد اتخذت الجزائر إجراءات ردية على كل من سولت له نفسه التهرب من الضريبة، لا سيما بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 1992، الذي اعتبر أن التهرب الضريبي جنائية وجريمة اقتصادية، فعملت الإدارة الجبائية

¹ سوداني فاطمة، باديدي عائشة، رحموني عبد الرحمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية: دراسة مديرية الضرائب لولاية أدرار، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أدرار، أدرار، 2013-2014، ص ص 25-26.

² قحوش سميرة، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية: دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية بسكرة - الجزائر - للفترة (2009-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص ص 78-80.

³ ناصر شارفي، مداخلة بعنوان: فعالية الرقابة الجبائية في الحد من الغش الضريبي بالإشارة إلى حالة ولاية بلدية، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، فالمة، يومي 28 و 29 أكتوبر 2015.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

على مراقبة كل التصريحات، المداخل، النفقات الخاصة بالمكلف لمكافحة هذه الظاهرة، ومن هنا أوجبت قانونية الرقابة والتحقيق الجبائي على كل القرارات والوثائق المقدمة للإدارة الجبائية قصد التوزيع العادل للعبء الجبائي.¹

الفرع الثالث: الرقابة الجبائية كأداة لحماية المال العام

إن المشرع الجبائي حدد للرقابة الجبائية أهدافا معينة ومحددة، بحيث اعتبر أن الرقابة الجبائية وسيلة إستراتيجية تتمثل في المقابل لنظام تصريحي، وهي الوسيلة الأكثر تخصيصا التي تملكها الإدارة للتحقق من مطابقة تصريحات المكلفين بالضريبة للقوانين والقواعد المنظمة بالإقتطاعات الضريبية، وتطبيقها يمثل أحد الإهتمامات الأساسية للسلطات العمومية بهدف التحذير من أي محاولة غش أو ممارسة عمل من شأنه أن يتملص المكلف بالضريبة من الإلتزامات الضريبية، وإلى معاقبة المختلسين في الواقع، وأن عملية الغش ينجم عنها فقط أضرار مالية للخرينة العامة، ولكن تؤدي إلى فشل كل سياسة ترمي إلى تحقيق أحسن الشروط للعدالة والمساواة في الدورة المالية بمنافسة شريفة بين الإقتصاديين في إطار التغيرات الهيكلية التي عرفها الإقتصاد الوطني منها إلغاء الإحتكار وتحرير التجارة الخارجية.²

تشكل ظاهرة التهرب الضريبي إعتداءً على أموال الدولة، بحيث أنها تؤدي إلى إضاعة أموال تدخل في ذمتها، حيث أن الرقابة على المال العام وحمائته ضرورة ملحة، لذلك دعت الضرورة لوجود آلية رقابية للمحافظة على حقوق الخزينة العمومية والتصدي لقضايا التهرب الضريبي، والمتمثلة أساسا في الرقابة الجبائية التي تعتبر من أهم الميكانيزمات التي تلعب دورا إيجابيا في الحفاظ على أموال الدولة من الضياع والحفاظ على إيرادات الخزينة العمومية، بشكل يزيد من الأموال المتاحة للإنفاق العام، وبالتالي يتضح لنا الدور الإيجابي الذي تلعبه الرقابة الجبائية في حماية المال العام، من خلال الإجراءات العقابية التي تسعى الإدارة الجبائية عن طريقها لردع المتهربين وقمع ظاهرة التهرب الضريبي، التي تتراوح ما بين الجزاءات الجبائية، جزاءات جزائية، وجزاءات خاصة.³

تستخدم الرقابة الجبائية للتحقق من مدى إلتزام المكلف بالضريبة الملقاة على عاتقه، من أجل استرداد الضرائب غير مدفوعة من خلال كشف الأخطاء والإحتيالات التي تؤدي إلى خفض الوعاء الخاضع للضريبة، فالهدف الأساسي للرقابة الجبائية هو كبح ظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي توفير إيرادات إضافية للخرينة العمومية تعود إلى

¹ مسمش نجاة، بركان دليلة، هاني نوال، مرجع سابق، ص ص 46-47.

² عبود ميلود، برباوي كمال، المرجع السابق، ص 132.

³ بوكموش سيلية، دور الرقابة الجبائية في مكافحة جريمة التهرب الضريبي، مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017، ص ص 58-59.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

الإنفاق العام، وتؤدي إلى رفاهية المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في تحمل العبء الضريبي، والتأكد من تنفيذ وتحصيل الضريبة وفقا للتشريع الجبائي.¹

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة المرجع الأساسي التي يعتمد عليها الباحث في معالجة موضوع دراسته، حيث قمنا بعرض بعض الدراسات السابقة حول دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وتمثلت في الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية، وكذا مقارنة بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة من خلال عرض أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

يمكن إيجاز أهم الدراسات السابقة العربية فيما يلي:

1. دراسة مخلوف نعيم، منجحي فارس، بعنوان: دور الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة - (2021-2022):

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، وأهم التدابير المتخذة من طرف الدولة للوقوف على مدى قدرتها وفعاليتها في محاربة هذه الظاهرة.

تمثلت إشكالية الدراسة في: ما دور الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي؟

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي، كما تم استخدام الوثائق والإحصاءات الخاصة بنتائج الرقابة الجبائية المتحصل عليها من مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

✓ الرقابة الجبائية تعتمد على أساليب تسهم في مكافحة نزيف الغش والتهرب الضريبي، بما في ذلك التحقيق في المحاسبة والتحقق المصوب في المحاسبة، وكذا التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، وكذلك الرقابة على الوثائق عن طريق الفرق المختصة وكذا الرقابة على المعاملات العقارية.

¹ جامع زهرة، كريمة توفيق، أثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2000-2018)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، جامعة البويرة، البويرة، 2020، ص 1354.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

✓ الرقابة الجبائية تعتمد على مقارنة ما هو موجود في الوثائق المحاسبية المقدمة من طرف المكلف مع ما هو موجود في الواقع بناء على أبحاث وجهود الإدارة الجبائية وفحصها لمختلف وثائق المكلف وغيرها للتحقق من مدى صحة المعلومات المقدمة.

✓ يعد تجسيد العدالة الضريبية بين المكلفين بالضريبة دور أساسي في الحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

2. دراسة داعي نعيمة، بعنوان: الرقابة الجبائية ودورها في مكافحة التهرب الضريبي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى (2020/2019):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الإجراءات الرقابية الجبائية في محاربة التهرب الضريبي والحد منه، وإبراز الأجهزة القائمة والإجراءات الرقابية الجبائية المتخذة في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر. تمثلت إشكالية الدراسة في: ما مدى فعالية الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى؟

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت أداة الملاحظة، وذلك من خلال دراسة الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف المديرية وتحليلها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

➤ تعد الرقابة الجبائية من أهم الحلول التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لمحاربة ظاهرة التهرب الضريبي.

➤ يتوقف حجم التهرب الضريبي على مدى فعالية الرقابة الجبائية.

➤ التحقيق الجبائي والتحقيق المحاسبي من أهم آليات مكافحة التهرب الضريبي.

3. دراسة بن داني محمد، ابن الحاج جلول الياس، بعنوان: دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة مركز الضرائب (2020/2019):

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز معوقات الرقابة الجبائية والتي تعمل على الحد من كفاءتها بغية تحسينها، وتحديد الأجهزة القائمة على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وأهم الوسائل والإجراءات الرقابية الجبائية المتخذة.

تمثلت إشكالية الدراسة في: ما دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي؟

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث استخدمت أداة الملاحظة، وذلك من خلال دراسة القوانين والتشريعات الضريبية المتعلقة بالرقابة الجبائية، والإحصاءات الخاصة بنتائج الرقابة الجبائية المطبقة الصادرة عن المديرية العامة للضرائب.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

➤ إن التنسيق التام بين إدارة الجبائية ومختلف الإدارة والمؤسسات الأخرى يلعب درواهما في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها، وهذا من شأنه تعزيز استراتيجيات مكافحة التهرب الضريبي.

➤ إن طريقة التحقيق المحاسبي تبقى محدودة الفعالية لأنها لا تستطيع أن تصل إلى كافة المداخل المتحصل عليها من طرف الأشخاص الطبيعيين، وهذا ما أدى لتدعيمها بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، والتحقيق المصوب في المحاسبة، بغية التوسيع في صلاحيات أعوان الرقابة الجبائية.

➤ إن للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات التي تضبط عمل الإدارة الجبائية، وتحمي المكلفين بالضريبة، ويؤدي عدم الالتزام بها إلى بطلان الرقابة الجبائية من جهة، ومعاقبة المكلفين من جهة أخرى.

4. دراسة دوداح رضوان، بعنوان: طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر (2014-2015):

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة التهرب والغش الضريبي، وكذا تبيان الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

تمثلت إشكالية الدراسة في: ما الطرق المنافسة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي في الجزائر؟

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي، كما تم استخدام الوثائق والإحصاءات الخاصة بنتائج الرقابة الجبائية المتحصل عليها من طرف المديرية العامة للضرائب.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

✓ تعد الضريبة أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة أصبحت أداة في يد الدولة تستعملها لتحقيق أغراض السياسة المالية.

✓ إن أشكال الغش والتهرب الضريبي تختلف وتتعدد أساليبها خاصة في ظل ظهور التجارة الإلكترونية وتعدد الشركات المتعددة الجنسيات.

✓ حدد المشرع الجزائري الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية باعتبارها الوسيلة الأولى في يد الدولة لمطاردة المتملصين.

✓ الرقابة الجبائية لا تستطيع لوحدها مواجهة الغش الضريبي بل يجب تفعيل الهياكل المساعدة للرقابة واتخاذ عدة إجراءات أخرى مع تفعيل نظام المعلومات الجبائي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

تتلخص أهم الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حول موضوع الدراسة فيما يلي:

1. Erstu Tarko Kassa, Factors influencing taxpayers to engage in tax evasion: evidence from Woldia City administration micro (2021):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على دافعي الضرائب للانخراط في التهرب الضريبي.

تمثلت إشكالية الدراسة في: ما هي العوامل التي تؤثر على دافعي الضرائب للانخراط في التهرب الضريبي؟

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والكمي، حيث تم استخدام أداة الإستبانة، وقد بلغ حجم العينة المستهدفة لأداة الإستبانة 370 مشاركا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

➤ العدالة الضريبية والمعرفة الضريبية يؤثران بشكل كبير في الإلتزام الأخلاقي لدافعي الضرائب للانخراط في التهرب الضريبي.

➤ الإلتزام الأخلاقي والمعايير الذاتية لم يكن لها تأثير على دافعي الضرائب للانخراط في التهرب الضريبي.

2. Madhav Khanal, M. Phil, Tax Evasion and its Effects on the Economy (December 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رأي خبراء الضرائب بخصوص العوامل المسؤولة عن التهرب الضريبي والعلاجات الممكنة لتقليل مشكلة الضرائب.

تمثلت إشكالية الدراسة في: ما هي العوامل المسؤولة عن التهرب الضريبي والعلاجات الممكنة لتقليل مشكلة الضرائب؟

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث استخدمت أداتين المقابلة والإستبانة، قد بلغ عدد أفراد العينة المستخدمة في أداة الإستبانة 30 تاجر من التجار وادي كاتماندو.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

➤ زيادة التراجع في الضرائب غير المباشرة تجبر شريحة أفقر من المجتمع على التضحية بحصة أكبر من الدخل في الضرائب مقارنة بالأشخاص الأكثر ثراء في المجتمع.

➤ يعد عدم وجود نظام عادل لتسوية المنازعات وارتفاع معدلات الضرائب والفساد في وحدات القطاع العام وعدم كفاءة السلطات الضريبية هي الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي في نيبال.

➤ يعاني دافعو الضرائب بشكل أساسي من عدم وجود نظام عادل لتسوية المنازعات.

3. Joao Morais Canedo, PREVENTION AND CONTROL OF TAX EVASION (2013):

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نهج العمليات بمصلحة الضرائب والجمارك في مجال شركات المراقبة والتدقيق في قطاع الإتصالات.

تمثلت إشكالية الدراسة في: ما هو نهج العمليات المتبع في مصلحة الضرائب والجمارك في مجال شركات المراقبة والتدقيق في قطاع الإتصالات؟

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت أداة الملاحظة، والوثائق والمعلومات المقدمة من مصلحة الضرائب والجمارك.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- هناك مخاطر كبيرة للامتثال الضريبي مع إمكانية كبيرة في حدوث التهرب الضريبي.
- تستخدم استراتيجية مكافحة التهرب الضريبي من قبل مصلحة الضرائب والجمارك التي تعمل على تدقيق في كل أعمال شركات القطاع الإتصالات على أساس سنوي.
- تعتبر المخاطر المالية أهم المشكلات التي يواجهها دافعي الضرائب في قطاع الإتصالات.

4. James Alm, Measuring, Explaining, and Controlling Tax Evasion: Lessons from Theory, Experiments, and Field Studies, Tulane Economics Working Paper Series (July 2012):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وشرح وضبط التهرب الضريبي من دروس النظرية والتجارب والدراسات الميدانية.

تمثلت إشكالية الدراسة في: كيف يتم قياس وضبط التهرب الضريبي؟

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث استخدمت أداة الملاحظة، وكذا دروس النظرية والتجارب والدراسات الميدانية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- لا يزال لدينا العديد من الثغرات في فهمنا لكيفية قياس التهرب الضريبي وشرحها والسيطرة عليها.
- هناك تركيز متزايد على التجارب الميدانية الخاضعة للرقابة الجبائية، التي تساعد على تبسيط واختصار الإجراءات الجبائية.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

من خلال الدراسات السابقة المعروضة يمكن وضع مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية من خلال عرض أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، وكذا أوجه الاستفادة منها.

الفرع الأول: أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يمكن عرض مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيما يلي:

الجدول رقم (01): أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أوجه الاستفادة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
<p>✓ التعرف على طبيعة الموضوع وإعطاء نظرة عامة حوله.</p> <p>✓ مقارنة ومعرفة المنهج المناسب لمعالجة إشكالية وفرضيات الدراسة.</p> <p>✓ الإطلاع على أسلوب الدراسة وأدوات الدراسة المساعدة على جمع المعلومات حول موضوع الدراسة ومعالجته.</p> <p>✓ المساعدة في وضع خطة مناسبة لموضوع الدراسة.</p>	<p>✓ من حيث إشكالية الدراسة: تختلف الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في إشكالية الدراسة المطروحة، حيث أن لكل الدراسة إشكالياتها الخاصة التي تتناسب مع عنوان الدراسة وطبيعتها.</p> <p>✓ من حيث أداة الدراسة: تختلف الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أداة الدراسة المستخدمة، حيث تم استخدام كل من أداة الاستبانة أو الملاحظة أو الوثائق في جمع المعلومات حول موضوع الدراسة، بينما اعتمدنا في دراستنا على أداة الاستبانة فقط.</p> <p>✓ من حيث نتائج الدراسة: تختلف الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في النتائج المتوصل إليها، إذ أن كل من الدراسات</p>	<p>✓ من حيث أهداف الدراسة: حيث أن معظم أهداف الدراسات السابقة تتشابه مع أهداف دراستنا الحالية التي تركزت حول تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي، وأهم التدابير المتخذة من طرف الدولة مثل الرقابة الجبائية، والوقوف على مدى قدرتها وفعاليتها في محاربة هذه الظاهرة.</p> <p>✓ من حيث منهج الدراسة: حيث تشابهت الدراسات السابقة والدراسة الحالية في اعتماد نفس المنهج، والمتمثل في المنهج الوصفي والتحليلي لأنه الأنسب في معالجة مثل هذه المواضيع.</p> <p>✓ من حيث أسلوب الدراسة: حيث تشابهت الدراسات السابقة والدراسة الحالية في اعتماد نفس أسلوب الدراسة، والمتمثل في أسلوب</p>

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

	<p>السابقة والدراسة الحالية توصلت إلى نتائج مختلفة عن أخرى بحسب عنوان الموضوع وطبيعته وأسلوب معالجته.</p>	<p>دراسة الحالة. ✓ من حيث المؤسسة محل الدراسة: حيث تشابهت الدراسات السابقة والدراسة الحالية في إجراء دراسة في إحدى الإدارات الجبائية مثل مديرية الضرائب أو مصلحة الضرائب والجمارك.</p>
--	---	--

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الجبائي

خلاصة الفصل:

استخلصنا مما سبق أن الرقابة الجبائية هي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية من خلال مراقبة التصريجات والمستندات المتعلقة بالضريبة المفروضة على المكلفين ومراجعتها، بغرض مراقبة واحترام القوانين الجبائية وتعزيز الأمن الجبائي لضمان عدم التملص أو التهرب الضريبي، حيث تعددت أشكالها وأهداف وصعوباتها، بينما يعرف التهرب الضريبي بأنها استخدام الطرق الإحتيالية الفنية، والقانونية، والإدارية من أجل التخلص من أداء جزء أو كل الواجب الضريبي المفروض على المكلف بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية أو الحركات المادية، وقد تعددت أسبابها منها: الأسباب الأخلاقية، الإقتصادية، الإدارية، التشريعية، كما تعددت آثاره وطرق مكافحته، إذ تعتبر الرقابة الجبائية أداة فعالة تستخدمها الإدارة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي للمكلفين الخاضعين للضريبة، وذلك من خلال متابعة التصريجات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي وحماية المال العام.

وقد تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، وكذا إعداد مقارنة بينها وبين دراستنا الحالية، من خلال عرض أوجه التشابه أو أوجه الاختلاف، وتقديم أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية

في مديرية الضرائب لولاية غرداية

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

تمهيد:

بعد الإحاطة بالجانب النظري لدراستنا في الفصل الأول المتمثل في الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية والتهرب الضريبي، قمنا بدراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية حول دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، حيث حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وقد تم استخدام أداة الإستبانة في الإجابة على التساؤلات المطروحة في هذه الدراسة، واختبار فرضياتها.

وبناء على سبق تم تقسيم الفصل الثاني الى مبحثين:

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

المبحث الثاني عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

منهجية الدراسة تمثل الطريقة والأدوات التي اعتمدها في هذه الدراسة، من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، والوصول إلى النتائج دقيقة يمكن تعميمها أو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المستقبلية، قمنا بالتطرق إلى تحديد مجتمع الدراسة، واختيار أدوات الدراسة، وعينة الدراسة المستهدفة، وتحديد طريقة جمع المعلومات، وأساليبها الإحصائية.

المطلب الأول: التعريف بمجتمع الدراسة (مديرية الضرائب لولاية غرداية)

تلعب مديرية الضرائب لولاية غرداية دورا محوريا في النظام الجبائي على مستوى الولاية، حيث تعد أداة غير مركزية تابعة للوزارة المالية كما أنها ذات شخصية معنوية وذات مهام ووظائف سيادية، تمثل في تحديد الوعاء الضريبي وحساب الضريبة وتحصيلها والرقابة على التصريجات وفق القوانين الجبائية السارية المفعول.

والمديرية الولائية للضرائب بـغرداية هي امتداد للمديرية الجهوية للضرائب بورقلة والتي بدورها تتبع للمصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات الواقع مقرها بالجزائر.

تأسست مديرية الضرائب لولاية غرداية لولاية غرداية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-60 والصادر بتاريخ 1991/02/23 والمتعلق بتنظيم صلاحيات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، حيث اشتملت على مديرتين مركزييتين وهما: مديرية الوسائل العامة وتضم مكتب الوسائل والرقابة الجبائية ومديرية التحصيل، وتضم ثلاث (03) مكاتب وهما: مكتب التحصيل الجبائي ومكتب العمليات الجبائية ومكتب المنازعات.

في سنة 1996 أصبحت تضم ثلاث (03) مديريات وهي: مديرية الوسائل العامة ومديرية الرقابة الجبائية والتحصيل والعمليات.

ولكن في سنة 2002 أصبحت تتكون 05 مديريات ممثلة في مديرية الوسائل العامة ومديرية الرقابة الجبائية ومديرية التحصيل الجبائي ومديرية العمليات الجبائية ومديرية المنازعات تضم المديرية الولائية 296 موظف منها 230 يشغلون بصفة دائمة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

المطلب الثاني: أداة الدراسة وأساليبها

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة تم إستخدام أداة الإستبانة في جمع المعلومات، حيث تم توزيعه على العينة المستهدفة، ثم إدخال بياناتها وتحليلها بإستخدام الأساليب الإحصائية بالاعتماد على برنامج **SPSS. V 24**.
أولاً: أداة الدراسة:

تم إستخدام أداة الإستبانة من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى أفضل النتائج (الملحق 01) من خلال التركيز على العينة المستهدفة، حيث تتضمن مجموعة من العبارات المصاغة من قبل الطالبين. وقد تم صياغة مجموعة من الأسئلة حول دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية، حيث تم تقسيم هذا الإستبانة إلى ثلاث (03) محاور وهي:

1. المحور الأول: تضمن مجموعة من المعلومات الشخصية حول أفراد العينة المستهدفة (المؤهل العلمي، العمر، سنوات أقدمية، المنصب).

2. المحور الثاني: تضمن مجموعة من العبارات حول الرقابة الجبائية، حيث يتكون هذا المحور من (20) عبارة.

3. المحور الثالث: تضمن مجموعة من العبارات حول التهرب الضريبي، حيث يتكون هذا المحور من (20) عبارة.
ثانياً مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يمثل المجموع الكلي للأفراد التي تهتم بها الدراسة، من اجل تعميم نتائجها عليها، وقد تمثل مجتمع دراستنا من جميع المفتشين في مديرية الضرائب لولاية غرداية، والذي يبلغ عدد 108.

الجدول رقم (02): توزيع المفتشين في مديرية الضرائب لولاية غرداية حسب المنصب

المنصب	مفتش رئيسي	مفتش قسم	مفتش مركزي	مفتش ضرائب	المجموع
العدد	16	28	30	34	108

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات من مديرية الضرائب لولاية غرداية

ثالثاً: عينة الدراسة:

تم توزيع الاستبانة على المفتشين في مديرية الضرائب لولاية غرداية، اين بلغ عدد الاستمارات الموزعة 65 إستمارة، وقد تم استرجاع 48 استبانة منها صالحة للتحليل الإحصائي، وبالتالي فإن نسبة الاستجابة بلغت 73.84 %، وهي نسبة جيدة ومقبولة لأغراض البحث العلمي ويمكن الاعتماد عليها، وفيما يلي جدول يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة منها:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

الجدول رقم (03): الإستمارات الموزعة والمستردة

البيان	الإستمارات الموزعة	نسبة التوزيع	الإستمارات المستردة	نسبة الاسترداد
أفراد العينة	65	100	48	%73.84

المصدر: من إعداد الطالبين

رابعا: جمع استمارات الإستبانة:

من خلال الدراسة الميدانية تم إعداد أداة الإستبانة وفقا للخطوات التالية:

- ✓ إعداد إستبيان أولي من أجل استخدامه كأداة في جمع البيانات والمعلومات؛
- ✓ عرض إستبيان أولي على الأستاذ المشرف لتصحيحه؛
- ✓ بعد تصحيح الإستبانة الأولى يتم عرض الإستبانة للتحكيم؛
- ✓ تعديل الإستبانة بناء على ملاحظات الأساتذة المحكمين؛
- ✓ توزيع الإستبانة على أفراد العينة المدروسة لجمع البيانات اللازمة للدراسة؛
- ✓ جمع هذا الإستبانة عن طريق الاستلام المباشر.

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة الإستبانة

بعد استرجاع الإستبانة وفرزه وترميز البيانات، تم تفرغ وتحليل الإستبانة واختبار فرضياتها بالاعتماد على برنامج

الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وقد تم اعتماد مقياس ليكارت خماسي للتعرف على إجابات أفراد العينة المستهدفة، ويتمثل أهم الأساليب

والاختبارات الإحصائية المستعملة في الإجابة على التساؤلات المطروحة، بواسطة برنامج التحليل الإحصائي SPSS

v 24.0

- ✓ معامل ألفا كرونباخ للتأكد من درجة صدق وثبات الإستبانة وتناسق عباراته؛
- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من مدى إتباع بيانات الإستبانة للتوزيع الطبيعي؛
- ✓ التوزيعات التكرارية، النسب المئوية، والأشكال البيانية للتعرف على خصائص أفراد العينة المدروسة (المعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة)؛
- ✓ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة ومعرفة إتجاهات آراء عينة الدراسة؛

✓ اختبار **one sample t test** للتأكد من صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة؛

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

✓ اختبار معاملات الإنحدار الخطي البسيط وتحليل جدول التباين ANOVA للتأكد من صحة الفرضية العامة في الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار ثبات الإستبانة

حتى يكون الإستبانة في شكله العلمي من حيث البساطة والمضمون وقياس مدى ثباته، وسيتم إختبار مدى صدقه الظاهري ثم الإتساق الداخلي له للتأكد من صدقه وثباته.

أولاً: الصدق الظاهري:

بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة وتصنيفها في صورتها الأولية بما يتناسب مع أهداف الدراسة، قمنا بعرضها على مجموعة من المحكمين، والذين قدر عددهم (02) أستاذين مختصين في الميدان الجبائي في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (الملحق رقم 02)، بهدف التأكد من وضوح صياغة كل فقرة من فقرات الاستمارة وتصحيح الفقرات غير الملائمة، بناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم التي تم الاعتماد عليها في تعديل صياغة الإستبانة، ووضعها في صورته النهائية.

ثانياً: الإتساق الداخلي:

وقد اشتمل الاتساق الداخلي على الاختبارات التالية:

أ- اختبار (معامل) الثبات:

ويقصد به مدى ثبات أسئلة الإستبانة وتناسقها، ويتم ذلك بإستخدام مقياس ألفا كرونباخ، فكلما كانت ألفا كرونباخ مرتفعة وتزيد عن 0.6 (خاصة في البحوث الاستكشافية) كلما دل ذلك على ثبات الإستبانة وإمكانية الاعتماد عليه، ويمكن تلخيص معامل الثبات (ألفا كرونباخ) فيما يلي:

الجدول رقم (04): إختبار ثبات صدق الإستبانة

محاور الدراسة	عدد العبارات Nombre d'éléments	قيمة معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach
المحور الثاني: الرقابة الجبائية	20	0.77
المحور الثالث: التهرب الضريبي	20	0.71
المحور الكلي: دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي	40	0.81

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

¹ انظر الملحق رقم 03.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرومباخ لجميع عبارات الإستبانة بلغت: **0.81** أي **81 %**، في حين قدرت قيمة ألفا كرومباخ لجميع عبارات المحور الثاني: **0.77** أي **77 %**، كما بلغت قيمة ألفا كرومباخ لجميع عبارات المحور الثالث: **0.71** أي **71 %**، وهي نسب جيدة ومقبولة، وتعد كافية لأغراض الدراسة كونها أعلى من النسبة المقبولة **0.6** أي **60 %**، مما يدل على صدق وثبات الإستبانة وتناسق عباراته، وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائج الدراسة والاطمئنان على مصداقيتها، مما يجعلنا على ثقة بأداة الإستبانة وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

ب- معامل الارتباط (بيرسون):

يدرس معامل الارتباط بيرسون علاقة بين كل محور من محاور الإستبانة والمحور الكلي، ويحدد مدى صدق وتناسق محاور الدراسة، وصلاحيتها لقياس ما وضعت لقياسه، ويمكن تلخيص نتائج معامل الارتباط (بيرسون) لمحاور الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تحليل معامل الارتباط (بيرسون) لمحاور الإستبانة

مستوى المعنوية	مستوى الدلالة	قيمة معامل الارتباط (R)	عدد العبارات	محاور الإستبانة
0.01	0.00	0.840	20	المحور الثاني: الرقابة الجبائية
0.01	0.00	0.844	20	المحور الثالث: التهرب الجبائي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن معاملات الارتباط بيرسون لكل محور من محاور الإستبانة مع المحور الكلي لعبارته، حيث افرز الاختبار النتائج التالية: بالنسبة للمحور الثاني فإن معامل الارتباط يقدر بـ: **r = 0.840** أي أن عبارات المحور الثاني الرقابة الجبائية متناسقة ومرتبطة مع جميع عبارات الإستبانة، كما أن معامل الارتباط للمحور الثالث التهرب الضريبي يقدر بـ: **r = 0.844**، ويدل على ارتباط عبارات هذا المحور وتناسقها مع جميع عبارات الإستبانة، أما من حيث الدلالة الإحصائية فنجد أن محوري الدراسة لهما دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية **0.01**، حيث أن مستوى الدلالة **(sig) = 0.00** لمحوري الدراسة أقل من مستوى المعنوية **0.01**، ومنه يعتبر محوري الدراسة صادقين ومتسقين، لما وضعت لقياسه.

¹ انظر الملحق رقم 04.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

ج- إختبار التوزيع الطبيعي:

يتم إستخدام هذا إختبار لمعرفة ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع للتوزيع الطبيعي، انطلاقاً من الفرضيتين

التاليتين:

✓ الفرضية الصفرية (H_0): لا يختلف توزيع بيانات أفراد العينة عن التوزيع الطبيعي.

✓ الفرضية البديلة (H_1): يختلف توزيع بيانات أفراد العينة عن التوزيع الطبيعي.

بعد إجراء إختبار التوزيع الطبيعي كان النتائج كالتالي:

الجدول رقم (06): إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

Tests de normalité	Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig
الرقابة الجبائية	0.94	48	0.023
مكافحة التهرب الضريبي	0.913	48	0.002
المحور الكلي: دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي	0.95	48	0.09

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

نلاحظ من خلال استخدام إختبار " Shapiro-Wilk " أن بيانات الإستبانة تتبع التوزيع الطبيعي،

حيث أن قيمة $\text{sig} = 0.96$ أكبر من $\alpha = 0.05$ ، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية البديلة (H_1)، ونقبل الفرضية

الصفرية (H_0) التي تنص بأنه: لا يختلف توزيع بيانات أفراد العينة عن التوزيع الطبيعي.

¹ انظر الملحق 05.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض وتحليل نتائج الدراسة، واستعراض مختلف النتائج المتحصل عليها عن طريق برنامج **SPSS -v. 24**، وتحليلها من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في هذه الدراسة، من خلال عرض نتائج المعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة، والنتائج المتعلقة بمجالات الدراسة، وإختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج المحور الأول (المعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة)

إن عرض وتحليل نتائج المعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة يعطي معلومات حول العينة المدروسة وخصائصها، وقد قمنا بعرض وتحليل نتائج المعلومات العامة حول العينة المدروسة في مديرية الضرائب لولاية غرداية، وكانت النتائج كالتالي:

1- المؤهل العلمي: حاولنا تصنيف بيانات إستمارات الإستبانة على أساس المؤهل العلمي للمستجوبين، وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
شهادة ليسانس	15	31.3
شهادة ماستر	31	64.6
شهادة أخرى	02	4.2
المجموع	48	100

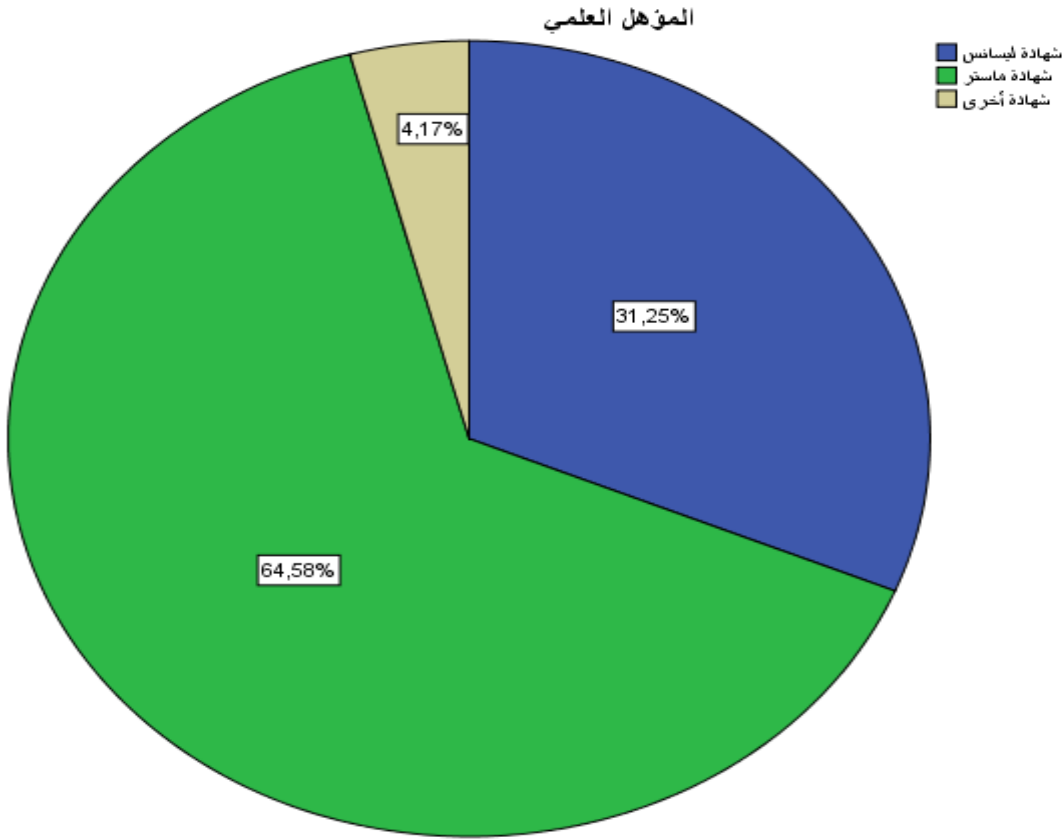
المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن العدد الأكبر من عينة الدراسة كان من نصيب الفئة الثانية أي المفتشين الحاصلين على شهادة ماستر الذين بلغ عددهم 31 مفتش بنسبة 64.6%، ثم تليها الفئة الأولى أي المفتشين الحاصلين على شهادة ليسانس الذين قدر عددهم بـ: 15 مفتش بنسبة 31.3%، وأخير الفئة الثالثة وهي المفتشين الذي بلغ عددهم 02 بنسبة 4.2%، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تهتم بجودة كوادرها، إذ تعتمد على شهادات عليا في توظيف مفتشيها من اجل تقديم خدمات أفضل، ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

¹ انظر الملحق 06.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

2- العمر: من خلال الإجابة على إستمارة الإستبانة تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
من 18 إلى 30 سنة	8	16.7
من 30 إلى 40 سنة	18	37.5
أكثر من 40 سنة	22	45.8
المجموع	48	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

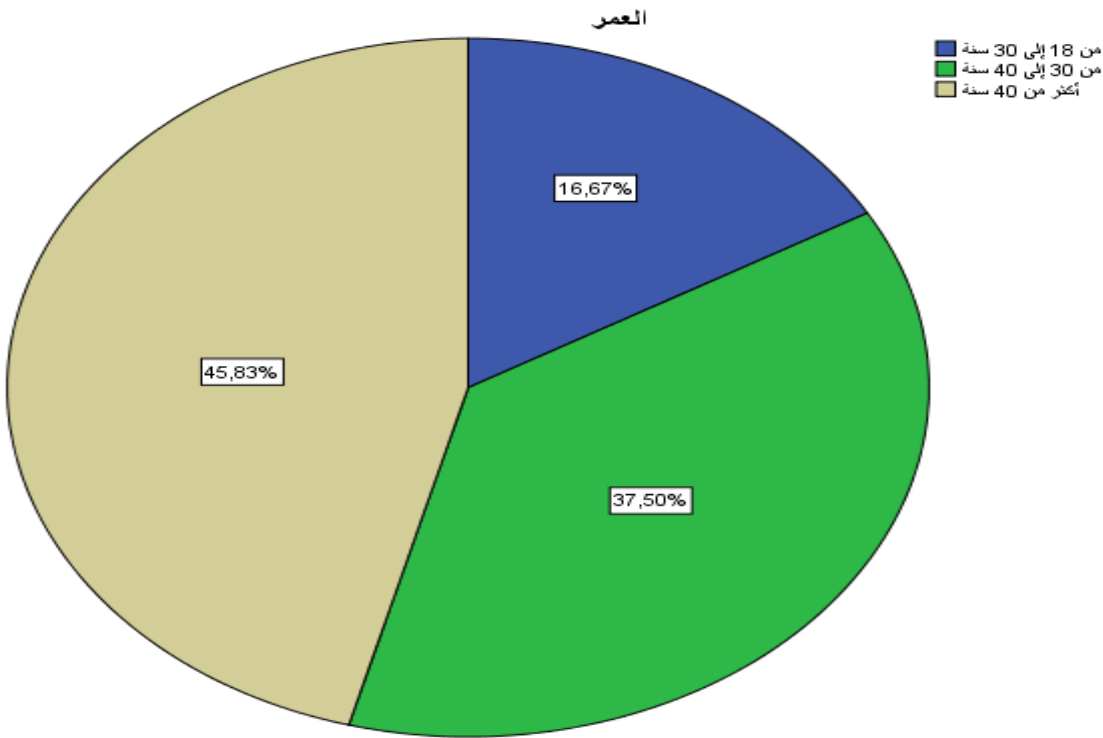
من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن من الفئة المسيطرة في عينة الدراسة كان من نصيب الفئة الثالثة أي المفتشين الذين يتراوح أعمارهم أكثر من 40 سنة، وقد بلغ عددهم 22 مفتش أي بنسبة 45.8%، تليها الفئة

¹ انظر الملحق 06.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

الثانية أي المفتشين الذين أعمارهم من 30 إلى 40 سنة، حيث بلغ عددهم 18 مفتش أي بنسبة 37.5%، وأخيرا نجد الفئة الأولى أي المفتشين الذين يتراوح أعمارهم من 18 إلى 30 سنة، فقد بلغ عددهم 8 مفتشين أي بنسبة 16.7%، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تستقطب الموظفين من فئات عمرية مختلفة، ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

3- سنوات أقدمية: من خلال الإجابة على إستمارة الإستبانة تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الأقدمية

سنوات أقدمية	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
أقل من 5 سنوات	5	10.4
من 5 إلى 10 سنوات	28	58.3
أكثر من 10 سنوات	15	31.3
المجموع	48	100

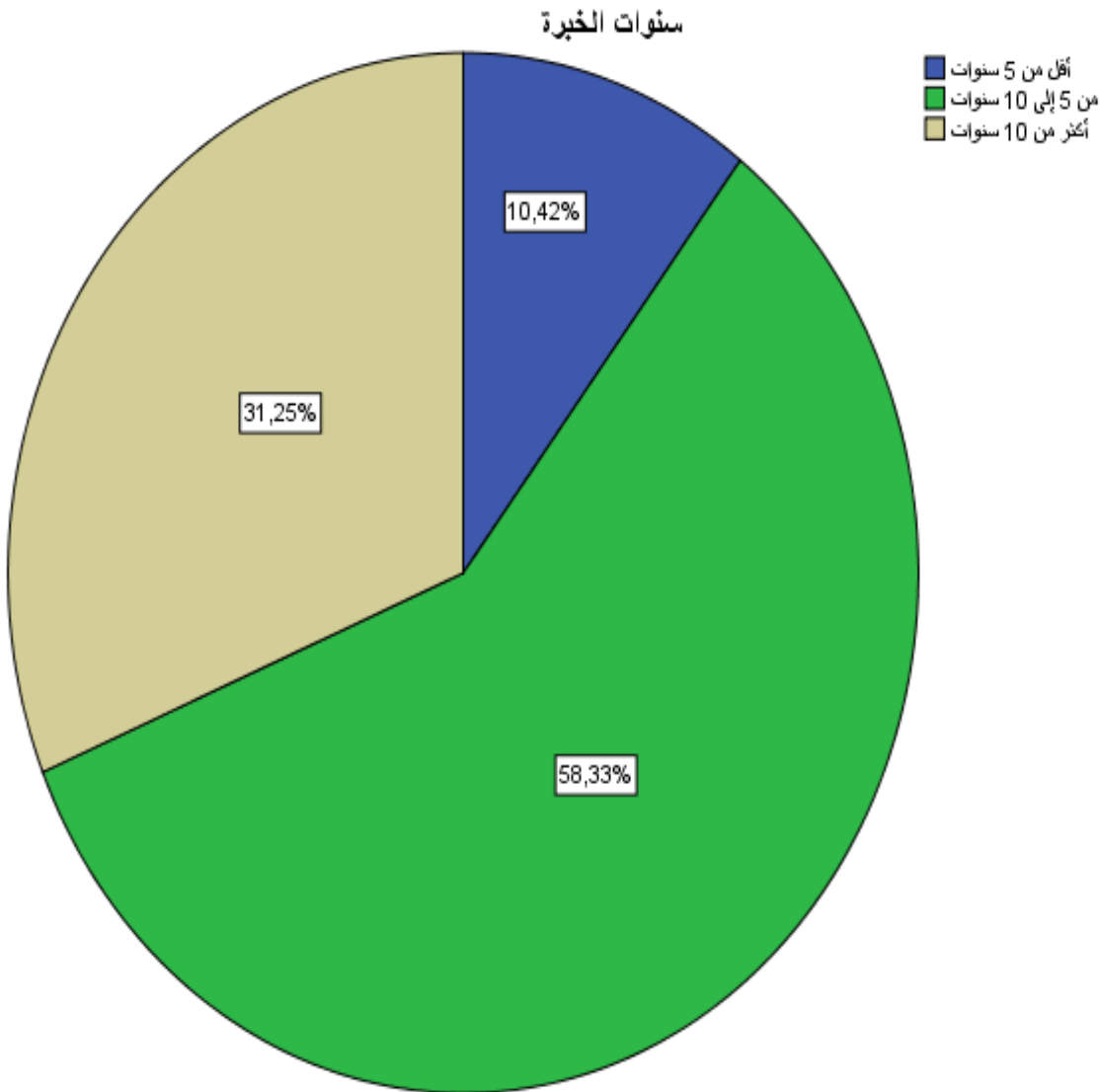
المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

¹ انظر الملحق 06.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن العدد الأكبر من عينة الدراسة كان من نصيب الفئة الثانية أي المفتشين الذين يمتلكون سنوات أقدمية من 5 إلى 10 سنوات، وقد بلغ عددهم 28 مفتش أي بنسبة 58.3%، تليها الفئة الثالثة أي المفتشين الذين يمتلكون سنوات أقدمية أكثر من 10 سنوات، حيث بلغ عددهم 15 مفتش أي بنسبة 31.3%، وأخيرا نجد الفئة الأولى أي المفتشين الذين يمتلكون سنوات أقدمية أقل من 5 سنوات، فقد بلغ عددهم 5 مفتشين أي بنسبة 10.4%، وهذا ما يدل على لدى المؤسسة مفتشين ذوي خبرة واسعة، حيث بلغت نسبة العمال ذوي خبرة أكثر من خمسة سنوات ما يقارب 90% من عينة الدراسة، ويمكن توضيح توزيع العينة بالإستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات أقدمية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

4- المنصب: من خلال الإجابة على إستمارة الإستبانة تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب

المنصب	التكرار المطلق	التكرار النسبي (%)
مفتش	10	20.8
مفتش قسم	14	29.2
مفتش مركزي	9	18.8
مفتش رئيسي	15	31.3
المجموع	48	100

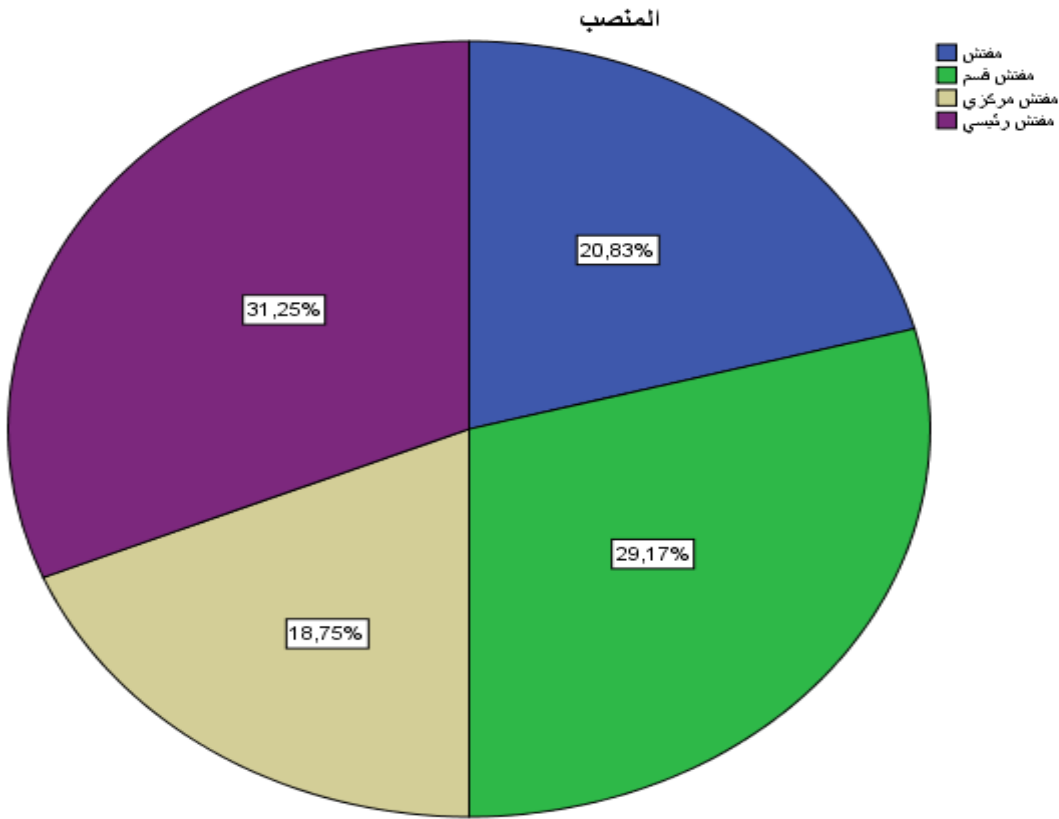
المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن العدد الأكبر من عينة الدراسة كان من نصيب الفئة الرابعة أي منصب مفتش رئيسي، الذي يبلغ عدد الحائزين عليه 15 أي بنسبة 31.3%، تليها الفئة الثانية منصب مفتش قسم الذي يبلغ عدد الحائزين عليه 14 أي بنسبة 29.2%، تليها الفئة الأولى منصب مفتش الذي يبلغ عدد الحائزين عليه 10 أي بنسبة 20.8%، وأخيرا نجد الفئة الثالثة منصب مفتش مركزي الذين يبلغ عدد الحائزين عليه 9 أي بنسبة 18.8%، ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

¹ انظر الملحق 06.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المطلب الثاني: عرض النتائج المتعلقة بإتجاهات آراء عينة الدراسة وتحليلها

يتم عرض النتائج المتعلقة بإتجاهات آراء عينة الدراسة وتحليلها، حول المحور الثاني الرقابة الجبائية، والمحور الثالث التهرب الضريبي، قبل القيام بذلك يمكن توضيح مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في قياس محاور الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): مقياس ليكارت الخماسي

إتجاه العينة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
مجال المتوسط المرجح	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

المصدر: من إعداد الطالبين

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

1. عرض النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة المتعلقة بالتحور الثاني الرقابة الجبائية:

يمكن عرض النتائج المتعلقة بإتجاهات آراء عينة الدراسة حول المحور الثاني الرقابة الجبائية في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): إتجاهات آراء عينة الدراسة حول الرقابة الجبائية

الرقم	العبارات	المتوسط المرجح	الإحراف المعياري	إتجاه العينة
1	برنامج الرقابة الجبائية يعمل على تحسين التسيير الجبائي للمكلفين من خلال الزيادة في تحسين الانتظام الضريبي.	4.27	0.64	موافق
2	برنامج الرقابة الجبائية يكشف نقاط التجاوزات سواء العمدية أو غير العمدية التي يقع فيها المكلفين بالضريبة.	4.06	0.47	موافق
3	برنامج الرقابة الجبائية يعمل على توعية المكلفين بالضريبة كي تكون تصريحاتهم ذات مصداقية وخالية من الأخطاء.	4.14	0.61	موافق
4	تهدف الرقابة الجبائية إلى تطوير آلياتها، بما يحقق الفعالية في الرقابة (ضمان حقوق الخزينة العمومية وتحسين أداء المكلفين جبائيا).	4.27	0.44	موافق بشدة
5	استقلالية المراقب الجبائي وموضوعيته تمكنه من القيام بمهامه وفقا لمتطلبات معايير الجودة، مما ينعكس على التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة.	4.08	0.57	موافق
6	كفاءة ومهارة المراقبين الجبائين لها علاقة إيجابية على المكلفين بالضريبة لتحسين مستوى انتظامهم الضريبي.	4.04	0.58	موافق
7	هناك تفاعل إيجابي بين المراقبين الجبائين والمكلفين بالضريبة، مما ينعكس إيجابيا على مستوى التسيير الجبائي.	4.29	0.58	موافق بشدة
8	المكلفون بالضريبة لا يقعون نفس الأخطاء التي تم اكتشافها من خلال الرقابة الجبائية.	3.89	0.75	موافق
9	هناك علاقة طردية بين جودة الرقابة الجبائية والالتزام الضريبي الطوعي للمكلفين، وبالتالي تفادي العقوبات والغرامات.	4.04	0.54	موافق
10	الخوف من التعرض للرقابة الجبائية من طرف الإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة الإلتزام والانتظام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.	4.18	0.60	موافق
11	العقوبات والغرامات الجبائية المطبقة بعد القيام بالرقابة الجبائية كافية لردع المكلفين بالضريبة.	4.25	0.52	موافق بشدة
12	جودة عمل الرقابة الجبائية تؤثر إيجابيا على التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة من خلال التوعية والتحفيس والردع.	4.14	0.71	موافق
13	برنامج الرقابة الجبائية يساعد على تحديد المكلفين السليبين.	4.20	0.54	موافق بشدة
14	الإدارة توفر كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالرقابة الجبائية بفعالية.	4.12	0.56	موافق

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

15	التحصيلات الجبائية الناتجة من خلال عملية الرقابة الجبائية تفوق تكاليفها المتحملة.	4.39	0.57	موافق بشدة
16	وجود الرقابة الجبائية يدفع المكلفين بالضريبة إلى الإلتزام الضريبي الطوعي، وبالتالي ضمان مستوى من التحصيل الجبائي.	4.06	0.63	موافق
17	الرقابة الجبائية تهدف إلى تحسين التحصيل الجبائي (المحافظة على حقوق الخزينة) من خلال محاربة التهرب الضريبي.	4.02	0.60	موافق
18	الرقابة الجبائية نتيجة التشريعات والإجراءات المتبعة تمكن من القيام بالتصحيات اللازمة.	4.27	0.57	موافق بشدة
19	هناك صلاحيات كافية للتحقيق في ملفات وسجلات المكلفين بالضريبة للوصول للمعلومات التي يجوزتم لتقدير الضريبة الصحيحة وتحسين التحصيل الضريبي.	4.06	0.80	موافق
20	الأخطاء المكتشفة خلال عملية الرقابة الجبائية تناقش مع المكلف لتقديم تبريرات وكسب رضاه، وذلك لتفادي فرض العقوبات والغرامات المثقلة.	4.22	0.72	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

من الجدول السابق الذي يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العينة، يلاحظ أن أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات هذا المحور تنتمي إلى المجال الرابع (3.39-4.19) هو موافق، حيث بلغ عدد هذه العبارات 13 عبارة، والمتمثلة في (1، 2، 3، 5، 6، 8، 9، 10، 12، 14، 16، 17، 19)، في حين أن المتوسطات الحسابية للعبارات الباقية تنتمي إلى المجال الخامس (4.20-5) وهو موافق بشدة، وقد بلغ عدد هذه العبارات 07، والمتمثلة في (4، 7، 11، 13، 15، 18، 20).

ويتضح لنا أن أفراد العينة يوافقون على أغلب العبارات المتعلقة بالرقابة الجبائية وهذا يبين مدى إهتمام المؤسسة بعملية الرقابة كونها إحدى الإدارات الجبائية المسؤولة عن التأكد من صحة التصريحات الجبائية المقدمة ومحاوله اكتشاف جميع الطرق والوسائل المستخدمة في التهرب الضريبي.

2. عرض النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الثالث مكافحة التهرب الضريبي:

يمكن عرض النتائج المتعلقة بإتجاهات آراء عينة الدراسة حول المحور الثالث مكافحة التهرب الضريبي في الجدول

التالي:

¹ انظر الملحق 07.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

الجدول رقم (13): إتجاهات آراء عينة الدراسة حول مكافحة التهرب الضريبي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
1	تخفيض الضغوطات الضريبية يساهم في تخفيف من حدة ظاهرة التهرب الضريبي.	4.00	0.77	موافق
2	التحفيزات الضريبية تساهم في التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.	4.14	0.61	موافق
3	وجود العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع يساهم في التزامهم الضريبي.	4.27	0.49	موافق بشدة
4	توجد قوانين وتشريعات كافية تحارب من الفساد والمتهربين ضريبيا.	4.25	0.43	موافق بشدة
5	توجد شفافية وعدالة في الضرائب المفروضة تعزز من الحد من التهرب الضريبي.	4.43	0.54	موافق بشدة
6	تبسيط القوانين والتشريعات الضريبية تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي.	4.27	0.49	موافق بشدة
7	التشديد في العقوبات الردعية من شأنه أن يساعد على تخفيض نسبة التهرب الضريبي.	4.02	0.88	موافق
8	يجب على المكلف على الإلتزام بأداء واجبه الضريبي وفق القوانين والتشريعات المعمول بها.	3.18	1.04	محايد
9	إصلاح إدارة الضرائب عن طريق خلق مراكز الضرائب ومركز جواريه من شأنه أن يساعد في مكافحة التهرب الضريبي.	4.08	0.61	موافق
10	الرقابة الجبائية المفروضة من طرف إدارة الضرائب كافية للحد من التهرب الضريبي.	4	0.00	موافق
11	هناك علاقة طردية بين التحصيل الجبائي وحجم برنامج الرقابة الجبائية.	3.66	0.88	موافق
12	يساهم نشر الوعي الضريبي والثقافة الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي.	4.04	0.77	موافق
13	تتماشى القوانين والتشريعات المحددة لفرض الضريبة إلى حد كبير مع التقليل من التهرب الضريبي.	4.04	0.77	موافق
14	تعتبر الرقابة الجبائية الإلكترونية آلية فعالة في مكافحة التهرب والغش الضريبي.	4.04	0.77	موافق
15	التقدير الجيد للحقوق والإلتزامات بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية يقلل من التهرب الضريبي.	4.27	0.64	موافق بشدة
16	عصرنة ورقمنة النظام الجبائي الإلكتروني قد يجد من مشاكل التهرب والغش الضريبي.	4.04	0.77	موافق
17	يساهم إستحداث مواقع إلكترونية جبائية في تخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.	4.27	0.64	موافق بشدة
18	تساعد الضرائب على تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين بالضريبة، وهذا من خلال توزيع للعدال للثروة.	4.27	0.64	موافق بشدة
19	التطبيقات الإلكترونية الجبائية تسهل على المكلفين بالضريبة سداد مستحقاتهم في وقتها وتخفف من التهرب الضريبي.	4.04	0.20	موافق
20	تبسيط إجراءات التحصيل الإلكتروني للضرائب يساهم في تخفيف من التهرب	4.27	0.64	موافق

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

				الضريبي.
--	--	--	--	----------

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

من الجدول السابق الذي يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العينة، حيث يلاحظ أن أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات هذا المحور تنتمي إلى المجال الرابع (3.39-4.19) هو موافق، حيث بلغ عدد هذه العبارات 12 عبارة، والمتمثلة في (1، 2، 7، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 16، 19، 20)، في حين أن المتوسطات الحسابية للعبارات التي تنتمي إلى المجال الخامس (4.20-5) وهو موافق بشدة، وقد بلغ عدد هذه العبارات 07، والمتمثلة في (3، 4، 5، 6، 15، 17، 18)، أما باقي المتوسطات الحسابية للعبارة الباقية تنتمي إلى (2.60-3.39) وهو محايد، قد بلغ عدد عباراتها 01، والمتمثلة في (08).

ويتضح لنا أن أفراد العينة يوافقون على أغلب العبارات المتعلقة بمكافحة التهرب الضريبي، وهذا يبين مدى عمل الدولة بصفة عامة من خلال تحسين إجراءات التحصيل الجبائي والتصريح الجبائي من أجل تسهيل مهمة المكلفين الضريبيين، بالإضافة إلى جهود المؤسسة التي تسعى إلى محاولة تحسين خدماتها.

المطلب الثالث: عرض ومناقشة النتائج

يتم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها بغية الإجابة على التساؤلات المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات أو نفيها، وذلك من خلال مجموعة من الإختبارات الإحصائية بواسطة برنامج SPSS. V 24.0

1. عرض نتائج الفرضية العامة ومناقشتها:

1.1. عرض نتائج الفرضية العامة:

تنص هذه الفرضية على أنه: تساهم عملية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي من وجهة نظر مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغيرات المستقلة هي (الرقابة الجبائية) والمتغير التابع (مكافحة التهرب الضريبي) حيث الجدول الموالي يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

¹ انظر الملحق 07.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

الجدول رقم (14): جدول معامل الارتباط:

	المتغير المستقل الرقابة الجبائية	المتغير التابع مكافحة التهرب الضريبي
Pearson Correlation	المتغير المستقل الرقابة الجبائية 1.000	المتغير التابع مكافحة التهرب الضريبي ,419**
Sig (1-tailed)	المتغير المستقل الرقابة الجبائية .	المتغير التابع مكافحة التهرب الضريبي ,003
N	المتغير المستقل الرقابة الجبائية 48	المتغير التابع مكافحة التهرب الضريبي 48

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملحق رقم 08

يمثل الجدول السابق ملخص لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل، حيث تشير النتائج السطر الأول للجدول إلى وجود علاقة ارتباطية قوية موجبة بين المتغيرين، أين بلغت قيمة ارتباط بيرسون $0,419^{**}$ بإشارة موجبة، كما أن السطر الثاني يؤكد معنوية تلك العلاقة، والسطر الأخير هو عبارة عن حجم العينة البالغ 48 فرد، وعليه نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط بين المتغيرين، ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول رقم (15): ملخص تحليل الإنحدار

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,419 ^a	,175	,158	,24480

a. Prédicteurs : (Constante), الرقابة الجبائية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملحق رقم 08

تشير قيمة إحصائية R إلى معامل الارتباط التي أشرنا إليها سابقا، كما يشير معامل التحديد R^2 إلى أن 17.5% من المتغير التابع من قبل المتغير المستقل أما بقية النسبة فنفسر من قبل متغيرات أخرى إضافة إلى أخطاء التقدير، وهي قيمة ضعيفة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

الجدول رقم (16): تحليل تباين الإنحدار

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,587	1	,587	9,787	,003 ^b
	Résidu	2,757	46	,060		
	Total	3,343	47			

a. Variable dépendante : مكافحة التهرب الضريبي
b. Prédicteurs : (Constante), الرقابة الجبائية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملحق رقم 08

في تحليل الإنحدار تكمن أهمية جدول تحليل التباين في دراسة مدى ملائمة خط الإنحدار والفرضية الموضوعية مسبقاً، والتي تعتمد على احصائية فيشر، وقد بلغت قيمة مربعات الإنحدار 0,587، مربعات البواقي 2.757 في حين بلغ مجموع المربعات الكلي 3,343، وهي القيم التي تعتمد عليها احصائية فيشر البالغة 9.787 وهي دالة احصائياً، حيث بلغت احتماليتها 0.003 وهي أقل من 0.05، مما يعني أن معادلة الإنحدار المقدره مقبولة احصائياً، أو أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة.

الجدول رقم (17): تحليل معاملات الإنحدار:

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,323	,563		4,125	,000
	الرقابة الجبائية	,423	,135	,419	3,128	,003

a. Variable dépendante : مكافحة التهرب الضريبي

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملحق رقم 08

يشير الجدول السابق إلى معاملات النموذج ومدى معنويتها، ويمكن اختصار معادلة الإنحدار كالتالي:

$$\text{الرقابة الجبائية} = 2.323 + 0.423 \text{ مكافحة التهرب الضريبي}$$

حيث تترجم المعادلة السابقة على أن الثابت أو مقطع خط الإنحدار بلغ 2.323 وميل خط الإنحدار بالنسبة للمتغير التابع بلغ 0.423، وأن الزيادة في المتغير المستقل (الرقابة الجبائية) سيؤدي إلى الزيادة أو التأثير الإيجابي على

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

المتغير التابع (مكافحة التهرب الضريبي) وبالتحديد فإن الزيادة بوحدة واحدة في المتغير التابع ستؤدي إلى التغير في المتغير المستقل بـ 0.419.

$$\text{الرقابة الجبائية} \times 0.419 = \text{مكافحة التهرب الضريبي}$$

وتشير إحصائية ستودنت في العمود الرابع إلى المعنوية الجزئية للنموذج، حيث كانت معلمنا النموذج معنوية، وذلك من خلال قيمة الإحصائية المرافقة لاختبار ستودنت البالغة 0.003، 0.00، والتي كانت أقل من 0.05، مما يعني أنها ذات دلالة إحصائية.

ومما سبق يمكن القول أن النموذج مقبول إحصائياً فالنموذج ككل له معنوية إحصائية، وذلك ما دلت إحصائية فيشر في جدول تحليل التباين، كما أن المعلمات منفردة لها معنوية إحصائية، وذلك ما دلت عليه إحصائيات ستودنت في جدول تحليل الإنحدار.

وعليه يمكن قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: تساهم عملية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي من وجهة نظر مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

2. عرض نتائج الفرضية الأولى ومناقشتها:

1.2. عرض نتائج الفرضية الأولى:

تنص هذه الفرضية على أنه: يمارس مفتشي الضرائب عملية الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية بمستوى عالي.

للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام اختبار **one sample t test** عند مستوى المعنوية 0.05 من أجل قبولها أو رفضها، إنطلاقاً من الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية (H₀): لا يوجد يمارس مفتشي الضرائب عملية الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية بمستوى عالي عند مستوى المعنوية 0.05.

الفرضية البديلة (H₁): يوجد يمارس مفتشي الضرائب عملية الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية بمستوى عالي عند مستوى المعنوية 0.05.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

الجدول رقم (18): مستوى ممارسة الرقابة الجبائية لدى أفراد العينة

البيان	عدد العبارات	العينة	المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
المحور الثاني: الرقابة الجبائية	20	48	4.15	0.05	0.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات المحور الثاني المتعلق بالرقابة الجبائية بلغت 4.15، والتي تنتمي إلى المجال الرابع (3.40-4.20) وهو موافق.

2.1. تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه: يمارس مفتشي الضرائب عملية الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية بمستوى عالي، حيث أظهرت نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي العام لكل عبارات المحور الثاني المتعلق بالرقابة الجبائية بلغت 4.15، والتي تنتمي إلى المجال الرابع (3.40-4.20) وهو موافق، أي أن هناك موافقة من طرف أفراد العينة المدروسة على معظم العبارات المتعلقة بالرقابة الجبائية، وهذا يبين أن مفتشي المديرية العامة للضرائب يمارسون عملية الرقابة الجبائية بمستوى عالي، أما من حيث الدلالة الإحصائية فنجد أن مستوى الدلالة **Sig** = 0.00 أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، هو ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: يمارس مفتشي الضرائب عملية الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية بمستوى عالي.

من خلال هذه النتائج التي تم التوصل إليها نستنتج أن أفراد العينة يمارسون مستوى عالي من عملية الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب لولاية غرداية، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه: يمارس مفتشي الضرائب عملية الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية بمستوى عالي.

3. عرض نتائج الفرضية الثانية ومناقشتها:

1.3. عرض نتائج الفرضية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أنه: يوجد مستوى عالي من مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

¹ انظر الملحق 09.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بإستخدام إختبار **one sample t test** حيث يمثل الرقابة الجبائية المتغير المستقل و التهرب الضريبي المتغير التابع، عند مستوى المعنوية 0.05 من أجل قبولها أو رفضها، إنطلاقاً من الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد مستوى عالي من مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية عند مستوى المعنوية 0.05.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد مستوى عالي من مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية عند مستوى المعنوية 0.05.

الجدول رقم (19): مستوى مكافحة التهرب الضريبي لدى أفراد العينة

البيان	عدد العبارات	العينة	المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
مكافحة التهرب الضريبي	20	48	4.08	0.05	0.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS¹

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات المحور الثالث المتعلق بالتهرب الضريبي بلغت 4.08، والتي تنتمي إلى المجال الرابع (3.40-4.20) وهو موافق.

2.3. تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه: يوجد مستوى عالي من مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية، حيث أظهرت نتائج الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي العام لكل عبارات المحور الثالث المتعلق بمكافحة التهرب الضريبي بلغت 4.08، والتي تنتمي إلى المجال الرابع (3.40-4.20) وهو موافق، أي أن هناك موافقة من طرف أفراد العينة المدروسة على معظم العبارات المتعلقة بمكافحة التهرب الضريبي، وهذا أن مفتشي مديرية الضرائب لولاية غرداية يرون أن هناك مستوى عالي من مكافحة التهرب الضريبي للمكلفين الضريبيين، أما من حيث الدلالة الإحصائية فنجد أن مستوى الدلالة **Sig = 0.00** أقل من مستوى المعنوية **$\alpha = 0.05$** ، هو ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: يوجد مستوى عالي من مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

¹ انظر الملحق 10.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

من خلال هذه النتائج التي تم التوصل إليها نستنتج أن أفراد العينة يرون أن هناك مستوى عالي لمكافحة التهرب الضريبي للمكلفين الضريبيين، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنه: يوجد مستوى عالي من مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية غرداية

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة الجانب التطبيقي حول دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي من جهة نظر مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية، وذلك من خلال إستخدام الإستبانة وتحليل نتائجه بالإعتماد على مجموعة من الإختبارات الإحصائية بواسطة برنامج **SPSS V. 24**، للإجابة على التساؤلات المطروحة، وفي نهاية هذه الدراسة تم التوصل إلى العديد من النتائج من أهمها ما يلي:

✓ العدد الأكبر من عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي كان من نصيب المفتشين الحاصلين على شهادة ماستر، أما حسب متغير العمر كانت من نصيب المفتشين الذين يتراوح أعمارهم أكثر من 40 سنة، بينما حسب متغير الخبرة كان من نصيب المفتشين الذين يمتلكون سنوات أقدمية من 5 إلى 10 سنوات، وحسب المنصب كان من نصيب مفتش رئيسي.

✓ يمارس مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية عملية الرقابة الجبائية بمستوى عالي.

✓ يوجد مستوى عالي من مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

✓ تساهم عملية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي من وجهة نظر مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

الخاتمة

الخاتمة

الرقابة الجبائية هي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية من خلال مراقبة التصريحات والمستندات المتعلقة بالضريبة المفروضة على المكلفين ومراجعتها، بغرض الكشف عن استخدام الطرق الإحتيالية الفنية، والقانونية، والإدارية من أجل التخلص من أداء جزء أو كل الواجب الضريبي المفروض على المكلف.

1. النتائج:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة والمتمثلة في:

✓ **اختبار الفرضية العامة:** توصلنا بعد عرض نتائج اختبار الإنحدار الخطي لمحوري الدراسة، وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (15) أن قيمة وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بين متغيري الدراسة (الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي)، وهذا ما وضحه قيمة معامل الإرتباط $R=0.41$ ، كما بينت نتائج معادلة الإنحدار الخطي بين الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي لدى أفراد العينة المدروسة، حيث بلغ ميل خط الإنحدار ممثلاً في ميل المتغير المستقل $\beta=0.42$ ، أما قيمة الثابت (Constante) بلغت: 2.32، ويمكن كتابة معادلة الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (الرقابة الجبائية) والمتغير التابع (مكافحة التهرب الضريبي) كما يلي: $y=2.32+0.42X$ ، أي كلما زدت الرقابة الجبائية (x) بوحدة واحدة زادت مكافحة التهرب الضريبي (y) بـ 0.42.

وهذا يثبت صحة هذه الفرضية، والتي تنص على أنه: تساهم عملية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي من وجهة نظر مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية.

✓ **اختبار الفرضية الأولى:** توصلنا بعد عرض نتائج اختبار **one sample t test** للمحور الثاني الرقابة الجبائية، حيث أظهرت نتائج الجدول رقم (13) أن قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني بلغت 4.15، والتي تنتمي إلى المجال الرابع (3.40-4.20) وهو موافق، أي أن هناك موافقة من طرف أفراد العينة المدروسة على معظم العبارات المتعلقة بالرقابة الجبائية، وهذا يثبت صحة هذه الفرضية، والتي تنص على أنه: يمارس مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية عملية الرقابة الجبائية بمستوى عالي؛

✓ **اختبار الفرضية الثانية:** توصلنا بعد عرض نتائج اختبار **one sample t test** للمحور الثالث مكافحة التهرب الضريبي، وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (14) أن قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث بلغت 4.08، والتي تنتمي إلى المجال الرابع (3.40-4.19) وهو موافق، أي أن هناك موافقة من طرف أفراد العينة المدروسة على معظم العبارات المتعلقة بمكافحة التهرب الضريبي، وهذا يثبت صحة هذه الفرضية، والتي تنص على أنه: يوجد مستوى عالي من مكافحة التهرب الضريبي لدى مفتشي الضرائب في مديرية الضرائب لولاية غرداية؛

2. الإقتراحات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الإقتراحات والمتمثلة فيما يلي:
- ✓ زيادة عدد المفتشين والمراقبين والمحللين الجبائية من أجل تخفيف الأعباء الوظيفية بحيث يمكنهم كشف أكبر عدد من المتهربين الضريبيين؛
 - ✓ ضرورة مواكبة لمختلف التطورات التكنولوجية في المجال الجبائي، والإستفادة منها في أداء الأعمال الرقابية بكفاءة؛
 - ✓ تدريب وتكوين الموظفين العاملين في هذه المؤسسة على البرامج والتطبيقات الجديدة المستخدمة في المجال الجبائي؛
 - ✓ تحديث القوانين الجبائية بما يقلل من إمكانية التهرب الضريبي من خلال إستغلال الثغرات القانونية؛
 - ✓ تخفيف الإجراءات الإدارية لتسهيل معالجة مختلف حالات التهرب الضريبي.

3. آفاق الدراسة:

- من أجل مواصلة البحث العلمي في موضوع دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي نقترح بعض المواضيع كآفاق مستقبلية للدراسة منها:
- ✓ البرامج الإلكترونية وعلاقتها بكفاءة أداء عملية الرقابة الجبائية؛
 - ✓ دور خبرة القائم بعملية الرقابة الجبائية في تقليل حالات التهرب والغش الضريبيين؛
 - ✓ دور الإجراءات الرقابية الجبائية في الكشف حالات التهرب الضريبي؛
 - ✓ دور القوانين الجبائية في مواجهة حالات التهرب الضريبي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. قائمة المصادر:

القوانين:

1. قانون الإجراءات الجبائية، 2023.

المراسيم التنفيذية:

2. مرسوم تنفيذي رقم 97-290 مؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1418 الموافق 27 يوليو سنة 1997

يتضمن تأسيس لجان التنسيق والفرق المختلطة للرقابة بين مصالح وزارة المالية ووزارة التجارة وتنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 30 يوليو سنة 1997.

II. قائمة المراجع:

الكتب:

3. أعاد حمود قيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

4. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

5. سعود جايد مشكور العامري، قاسم محمد عبد الله البعاج، نجم عبد عليوي الكرعاعي، المحاسبة الضريبية (أطرها

القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق)، مطبعة دار الضياء، ط 1، العراق، 2014.

6. عبد الرازق عباس، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

7. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2002.

8. كمال سعد بوفروة، المحاسبة الضريبية وفق أحكام قانون ضرائب الدخل الليبي رقم (7) لسنة 2010م،

منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، 2023.

9. محمد أحمد عبد الله مختار، المحاسبة الضريبية: النظرية والتطبيق، منشورات جامعة شندي، جامعة شندي،

السودان، 2019.

قائمة المصادر والمراجع

10. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والطباعة، الأردن، 2000.
11. منصور بن عمارة، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011.
- الرسائل الجامعية:
12. رضوان دوداح، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015.
13. سمية قعموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريجات الجبائية: دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية بسكرة - الجزائر - للفترة (2009-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.
14. سيلية بوكموش، دور الرقابة الجبائية في مكافحة جريمة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017.
15. عبد الحميد قجاني، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الإقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (2014/1980)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2017.
16. فاطمة سوداني، عائشة باديدي، عبد الرحمان رحموني، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريجات الجبائية: دراسة مديرية الضرائب لولاية أدرار، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أدرار، أدرار، 2013-2014.
17. ميلود بن غمادي، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، رسالة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018.

المجلات:

18. أحمد بساس، مكافحة التهرب والغش الضريبي في الجزائر (حصر لأهم الإجراءات الجبائية الردعية للفترة الممتدة من 2008 إلى 2013)، مجلة دراسات، المجلد 4، العدد 2، جامعة الأغواط، الأغواط، ماي 2013.
19. أحمد حنيش، الرقابة كآلية لترشيد الإنفاق الضريبي والحد من التهرب، مجلة دراسات جبائية، المجلد 05، العدد 02، جامعة لونيبي علي، البليدة، ديسمبر 2016.
20. آدم حديدي، أم الخير حمودة، دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب والغش الضريبي - دراسة ميدانية لعينة من مديريات الضرائب في الجزائر -، مجلة المقريري للدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 01، جامعة الجلفة، الجلفة، جانفي 2019.
21. إسماعيل صاري، تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها - مع الإشارة لمديرية الضرائب لولاية المدية -، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، أفريل 2014.
22. آسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة، ديسمبر 2019.
23. زهرة جامع، توفيق كرمية، أثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2000-2018)، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 23، العدد 02، جامعة البويرة، البويرة، 2020.
24. زهية علاش، نشيدة معزوز، آلية الرقابة الجبائية على الشركات الأجنبية في الجزائر: دراسة حالة الرقابة على شركة أجنبية بمديرية الضرائب لولاية البليدة خلال الفترة 2015-2018، مجلة دراسات جبائية، المجلد 10، العدد 02، جامعة البليدة 2، البليدة، 2021.

قائمة المصادر والمراجع

25. سفيان بن عبد العزيز، يوسف مومني، النظام المحاسبي المالي كآلية لتنفيذ عملية الرقابة الجبائية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة بشار، بشار، جوان 2017.
26. عائشة بوشيخي، فاطمة بوشيخي، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 03، العدد 01، جامعة لونيبي علي، البليدة، جوان 2014.
27. محمد زرقون، سليمان عتير، جدوى الرقابة الجبائية في تدقيق التصريجات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بمديرية الضرائب لولاية الوادي- الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 01، جامعة الوادي، الوادي، 2014.
28. ميلود عبود، كمال برباوي، الرقابة الجبائية في الجزائر، الإطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التنفيع، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي تندوف، تندوف، جوان 2018.
29. نجة مسمش، دليلة بركان، نوال هاني، دور السياسة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955، جوان 2020.
- المحاضرات الجامعية:
30. بوحفص روائي، محاضرات في تدقيق ورقابة النظام التجاري، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، 2019-2020.
31. رضوان دوداح، محاضرات في مقياس قانون الضرائب، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020-2021.
32. زهير زواش، محاضرات في المالية العامة، موجهة إلى السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2018-2019.

قائمة المصادر والمراجع

33. صالح حميداتو، محاضرات في مقياس الرقابة الجبائية، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص محاسبة

وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020-2021.

34. لخضر خلاف، محاضرات في مقياس المراجعة الجبائية (وفق التشريعات لسنة 2018)، كلية العلوم

الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018.

35. مبروكة حجار، محاضرات في القانون الجبائي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة الماستر في العلوم الإقتصادية

والتجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،

2017-2018.

المدخلات:

36. منى مقلاتي، مداخلة بعنوان: دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، الملتقى الوطني حول: الرقابة

الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 28 و 29 أكتوبر 2015.

37. ناصر شارفي، مداخلة بعنوان: فعالية الرقابة الجبائية في الحد من الغش الضريبي بالإشارة إلى حالة ولاية

بلدية، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،

يومي 28 و 29 أكتوبر 2015.

38. وهي بوعلام، مداخلة بعنوان: نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة (حالة

الجزائر)، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): إستمارة الإستبانة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

جامعة غرداية

قسم العلوم المالية والمحاسبية

إستمارة الإستبانة

الطالبين : عجيبة صلاح الدين، رحمان نور الدين

تحية طيبة وبعد:

في إطار إنجاز مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي.

نرجو من سيادتكم المشاركة والمساهمة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على الاسئلة الواردة

في هذه الاستمارة بوضع علامة (X) أمام الإجابة التي تختارونها مؤكدين لكم بأن المعلومات التي سيتم التحصل

عليها ستعامل بمنتهى السرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

في الاخير نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتمكم في هذا البحث.

المحور الأول: المعلومات الشخصية:

المؤهل العلمي: شهادة ليسانس تقني سامي شهادة ماستر شهادات أخرى

العمر: من 18 إلى 30 سنة من 30 إلى 40 سنة أكثر من 40 سنة

سنوات أقدمية: أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

المنصب: مفتش مفتش قسم مفتش مركزي مفتش رئيسي

الملاحق

المحور الثاني: الرقابة الجبائية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	برنامج الرقابة الجبائية يعمل على تحسين التسيير الجبائي للمكلفين من خلال الزيادة في تحسين الانتظام الضريبي.					
2	برنامج الرقابة الجبائية يكشف نقاط التجاوزات سواء العمدية أو غير العمدية التي يقع فيها المكلفين بالضريبة.					
3	برنامج الرقابة الجبائية يعمل على توعية المكلفين بالضريبة كي تكون تصريحاتهم ذات مصداقية وخالية من الأخطاء.					
4	تهدف الرقابة الجبائية إلى تطوير آلياتها، بما يحقق الفعالية في الرقابة (ضمان حقوق الخزينة العمومية وتحسين أداء المكلفين جبائيا).					
5	استقلالية المراقب الجبائي وموضوعيته وعدم تحيزه تمكنه من القيام بمهامه وفقا لمتطلبات معايير الجودة، مما ينعكس على التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة.					
6	كفاءة ومهارة المراقبين الجبائيين لها علاقة إيجابية على المكلفين بالضريبة لتحسين مستوى انتظامهم الضريبي.					
7	هناك تفاعل إيجابي بين المراقبين الجبائيين والمكلفين بالضريبة، مما ينعكس إيجابيا على مستوى التسيير الجبائي.					
8	المكلفون بالضريبة لا يقعون نفس الأخطاء التي تم اكتشافها من خلال الرقابة الجبائية.					
9	هناك علاقة طردية بين جودة الرقابة الجبائية والالتزام الضريبي الطوعي للمكلفين، وبالتالي تفادي العقوبات والغرامات.					
10	الخوف من التعرض للرقابة الجبائية من طرف الإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة الإلتزام والانتظام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.					
11	العقوبات والغرامات الجبائية المطبقة بعد القيام بالرقابة الجبائية كافية لردع المكلفين بالضريبة، وبالتالي عدم الوقوع في نفس					

الملاحق

					الأخطاء والإنحرافات.	
					جودة عمل الرقابة الجبائية تؤثر إيجابيا على التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة من خلال التوعية والتحسيس والردع.	12
					برنامج الرقابة الجبائية يساعد على تحديد المكلفين السليبين.	13
					الإدارة توفر كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالرقابة الجبائية بفعالية.	14
					التحصيلات الجبائية الناتجة من خلال عملية الرقابة الجبائية تفوق تكاليفها المتحملة.	15
					وجود الرقابة الجبائية يدفع المكلفين بالضريبة إلى الالتزام الضريبي الطوعي، وبالتالي ضمان مستوى من التحصيل الجبائي.	16
					الرقابة الجبائية تهدف إلى تحسين التحصيل الجبائي (المحافظة على حقوق الخزينة) من خلال محاربة التهرب الضريبي.	17
					الرقابة الجبائية نتيجة التشريعات والإجراءات المتبعة تمكن من القيام بالتصحیحات اللازمة.	18
					هناك صلاحيات كافية للتحقيق في ملفات وسجلات المكلفين بالضريبة للوصول للمعلومات التي يجوزهم لتقدير الضريبة الصحيحة وتحسين التحصيل الضريبي.	19
					الأخطاء المكتشفة خلال عملية الرقابة الجبائية تناقش مع المكلف لتقديم تبريرات وكسب رضاه، وذلك لتفادي فرض العقوبات والغرامات المثقلة.	20

الملاحق

المحور الثالث: مكافحة التهرب الضريبي

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
21	تخفيض الضغوطات الضريبية يساهم في تخفيف من حدة ظاهرة التهرب الضريبي.					
22	التحفيزات الضريبية تساهم في التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.					
23	وجود العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع يساهم في التزامهم الضريبي.					
24	توجد قوانين وتشريعات كافية تحارب من الفساد والمتهربين ضريبيا.					
25	توجد شفافية وعدالة في الضرائب المفروضة تعزز من الحد من التهرب الضريبي.					
26	تبسيط القوانين والتشريعات الضريبية تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي.					
27	التشديد في العقوبات الردعية من شأنه أن يساعد على تخفيض نسبة التهرب الضريبي.					
28	يجرص المكلف على الإلتزام بأداء واجبه الضريبي وفق القوانين والتشريعات المعمول بها.					
29	إصلاح إدارة الضرائب عن طريق خلق مراكز الضرائب ومركز جواريه من شأنه أن يساعد في مكافحة التهرب الضريبي.					
30	الرقابة الجبائية المفروضة من طرف إدارة الضرائب كافية للحد من التهرب الضريبي.					
31	هناك علاقة طردية بين التحصيل الجبائي وحجم برنامج الرقابة الجبائية.					
32	يساهم نشر الوعي الضريبي والثقافة الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي.					

الملاحق

					33	تتماشى القوانين والتشريعات المحددة لفرض الضريبة إلى حد كبير مع التقليل من التهرب الضريبي.
					34	تعتبر الرقابة الجبائية الإلكترونية آلية فعالة في مكافحة التهرب والغش الضريبي.
					35	التقدير الجيد للحقوق والإلتزامات بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية يقلل من التهرب الضريبي.
					36	عصرنة ورقمنة النظام الجبائي الإلكتروني قد يجد من مشاكل التهرب والغش الضريبي.
					37	يساهم إستحداث مواقع إلكترونية جبائية في تخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.
					38	تساعد الضرائب على تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين بالضريبة، وهذا من خلال توزيع للعادل للثروة.
					39	التطبيقات الإلكترونية الجبائية تسهل على المكلفين بالضريبة سداد مستحقاتهم في وقتها وتخفف من التهرب الضريبي.
					40	تبسيط إجراءات التحصيل الإلكتروني للضرائب يساهم في تخفيف من التهرب الضريبي.

الملاحق

الملحق رقم (02): قائمة المحكمين

الجامعة	رتبة	أسماء المحكمين
جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	هندي كريم
جامعة غرداية	أستاذ محاضر ب	غشي العيد

الملاحق

الملحق رقم (03): معامل الثبات ألفا كرومباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,770	20

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,717	20

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,813	40

الملاحق

الملحق رقم (04): معامل الارتباط (بيرسون) لمحاور الإستبانة

Corrélations

		الرقابة الجبائية	مكافحة التهرب الضريبي	دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي
الرقابة الجبائية	Corrélation de Pearson	1	,419**	,840**
	Sig. (bilatérale)		,003	,000
	N	48	48	48
مكافحة التهرب الضريبي	Corrélation de Pearson	,419**	1	,844**
	Sig. (bilatérale)	,003		,000
	N	48	48	48
دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي	Corrélation de Pearson	,840**	,844**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	48	48	48

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

الملاحق

الملحق رقم (05): اختبار التوزيع الطبيعي

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
الرقابة الجبائية	48	100,0%	0	0,0%	48	100,0%
مكافحة التهرب الضريبي	48	100,0%	0	0,0%	48	100,0%
دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي	48	100,0%	0	0,0%	48	100,0%

Caractéristiques

		Statistiques	Erreur standard	
الرقابة الجبائية	Moyenne	4,1531	,03808	
	Intervalle de confiance à 95	Borne inférieure	4,0765	
		Borne supérieure	4,2297	
	% pour la moyenne			
	Moyenne tronquée à 5 %	4,1440		
	Médiane	4,1000		
	Variance	,070		
	Ecart type	,26385		
	Minimum	3,75		
	Maximum	4,75		
	Plage	1,00		
	Plage interquartile	,35		
	Asymétrie	,633	,343	
	Kurtosis	-,379	,674	
مكافحة التهرب الضريبي	Moyenne	4,0813	,03850	
	Intervalle de confiance à 95	Borne inférieure	4,0038	
		Borne supérieure	4,1587	
	% pour la moyenne			
	Moyenne tronquée à 5 %	4,0958		
	Médiane	4,1000		
	Variance	,071		
	Ecart type	,26670		
	Minimum	3,00		
	Maximum	4,60		
	Plage	1,60		
	Plage interquartile	,29		
	Asymétrie	-1,296	,343	
	Kurtosis	4,778	,674	

الملاحق

دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي	Moyenne		4,1172	,03225
الضريبي	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,0523	
		Borne supérieure	4,1821	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,1201	
	Médiane		4,1125	
	Variance		,050	
	Ecart type		,22344	
	Minimum		3,43	
	Maximum		4,58	
	Plage		1,15	
	Plage interquartile		,29	
	Asymétrie		-,115	,343
	Kurtosis		1,276	,674

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الرقابة الجبائية	,130	48	,042	,944	48	,023
مكافحة التهرب الضريبي	,145	48	,013	,913	48	,002
دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي	,132	48	,036	,959	48	,096

a. Correction de signification de Lilliefors

الملاحق

الملحق رقم (06): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لأفراد العينة المدروسة

Statistiques

		المؤهل العلمي	العمر	سنوات أقدمية	المنصب
N	Valide	48	48	48	48
	Manquant	0	0	0	0

Table de fréquences

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شهادة ليسانس	15	31,3	31,3	31,3
	شهادة ماستر	31	64,6	64,6	95,8
	شهادة أخرى	2	4,2	4,2	100,0
	Total	48	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 18 إلى 30 سنة	8	16,7	16,7	16,7
	من 30 إلى 40 سنة	18	37,5	37,5	54,2
	أكثر من 40 سنة	22	45,8	45,8	100,0
	Total	48	100,0	100,0	

سنوات أقدمية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	5	10,4	10,4	10,4
	من 5 إلى 10 سنوات	28	58,3	58,3	68,8
	أكثر من 10 سنوات	15	31,3	31,3	100,0
	Total	48	100,0	100,0	

المنصب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مفتش	10	20,8	20,8	20,8
	مفتش قسم	14	29,2	29,2	50,0
	مفتش مركزي	9	18,8	18,8	68,8
	مفتش رئيسي	15	31,3	31,3	100,0
	Total	48	100,0	100,0	

الملاحق

الملحق رقم (07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الإستبانة

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
برنامج الرقابة الجبائية يعمل على تحسين التسيير الجبائي للمكلفين من خلال الزيادة في تحسين الانتظام الضريبي.	48	4,2708	,64378
برنامج الرقابة الجبائية يكشف نقاط التجاوزات سواء العمدية أو غير العمدية التي يقع فيها المكلفين بالضريبة.	48	4,0625	,47964
برنامج الرقابة الجبائية يعمل على توعية المكلفين بالضريبة كي تكون تصريحاتهم ذات مصداقية وخالية من الأخطاء.	48	4,1458	,61849
تهدف الرقابة الجبائية إلى تطوير آلياتها، بما يحقق الفعالية في الرقابة) ضمان حقوق الخزينة العمومية وتحسين أداء المكلفين جبائياً).	48	4,2708	,44909
استقلالية المراقب الجبائي وموضوعيته تمكنه من القيام بمهامه وفقاً لمتطلبات معايير الجودة، مما ينعكس على التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة.	48	4,0833	,57735
كفاءة ومهارة المراقبين الجبائين لها علاقة إيجابية على المكلفين بالضريبة لتحسين مستوى انتظامهم الضريبي.	48	4,0417	,58194
هناك تفاعل إيجابي بين المراقبين الجبائين والمكلفين بالضريبة، مما ينعكس إيجابياً على مستوى التسيير الجبائي.	48	4,2917	,58194
المكلفون بالضريبة لا يقعون نفس الأخطاء التي تم اكتشافها من خلال الرقابة الجبائية.	48	3,8958	,75059
هناك علاقة طردية بين جودة الرقابة الجبائية والإلتزام الضريبي الطوعي للمكلفين، وبالتالي تفادي العقوبات والغرامات.	48	4,0417	,54415
الخوف من التعرض للرقابة الجبائية من طرف الإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة الإلتزام والإنتظام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.	48	4,1875	,60692
العقوبات والغرامات الجبائية المطبقة بعد القيام بالرقابة الجبائية كافية لردع المكلفين بالضريبة.	48	4,2500	,52592
جودة عمل الرقابة الجبائية تؤثر إيجابياً على التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة من خلال التوعية والتحسيس والردع.	48	4,1458	,71428
برنامج الرقابة الجبائية يساعد على تحديد المكلفين السليبين.	48	4,2083	,54415
الإدارة توفر كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالرقابة الجبائية بفعالية.	48	4,1250	,56962
التحصيلات الجبائية الناتجة من خلال عملية الرقابة الجبائية تفوق تكاليفها المتحملة.	48	4,3958	,57388
وجود الرقابة الجبائية يدفع المكلفين بالضريبة إلى الإلتزام الضريبي الطوعي، وبالتالي ضمان مستوى من التحصيل الجبائي.	48	4,0625	,63267
الرقابة الجبائية تهدف إلى تحسين التحصيل الجبائي) المحافظة على حقوق الخزينة (من خلال محاربة التهرب الضريبي.	48	4,0208	,60105
الرقابة الجبائية نتيجة التشريعات والإجراءات المتبعة تمكن من القيام بالتصحيات اللازمة.	48	4,2708	,57388
هناك صلاحيات كافية للتحقيق في ملفات وسجلات المكلفين بالضريبة للوصول للمعلومات التي بحوزتهم لتقدير الضريبة الصحيحة وتحسين التحصيل الضريبي.	48	4,0625	,80968
الأخطاء المكتشفة خلال عملية الرقابة الجبائية تناقش مع المكلف لتقديم تبريرات وكسب رضاه، وذلك لتفادي فرض العقوبات والغرامات المثقلة.	48	4,2292	,72169
N valide (liste)	48		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
تخفيض الضغوطات الضريبية يساهم في تخفيف من حدة ظاهرة التهرب الضريبي.	48	4,0000	,77184
التحفيزات الضريبية تساهم في التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.	48	4,1458	,61849
وجود العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع يساهم في التزامهم الضريبي.	48	4,2708	,49420
توجد قوانين وتشريعات كافية تحارب من الفساد والمتهربين ضريبيا.	48	4,2500	,43759
توجد شفافية وعدالة في الضرائب المفروضة تعزز من الحد من التهرب الضريبي.	48	4,4375	,54211
تبسيط القوانين والتشريعات الضريبية تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي.	48	4,2708	,49420
التشديد في العقوبات الردعية من شأنه أن يساعد على تخفيض نسبة التهرب الضريبي.	48	4,0208	,88701
يحرص المكلف على الإلتزام بأداء واجبه الضريبي وفق القوانين والتشريعات المعمول بها.	48	3,1875	1,04487
إصلاح إدارة الضرائب عن طريق خلق مراكز الضرائب ومركز جواريه من شأنه أن يساعد في مكافحة التهرب الضريبي.	48	4,0833	,61310
الرقابة الجبائية المفروضة من طرف إدارة الضرائب كافية للحد من التهرب الضريبي.	48	4,0000	,00000
هناك علاقة طردية بين التحصيل الجبائي وحجم برنامج الرقابة الجبائية.	48	3,6667	,88326
يساهم نشر الوعي الضريبي والثقافة الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي.	48	4,0417	,77070
تتماشى القوانين والتشريعات المحددة لفرض الضريبة إلى حد كبير مع التقليل من التهرب الضريبي.	48	4,0417	,77070
تعتبر الرقابة الجبائية الإلكترونية آلية فعالة في مكافحة التهرب والغش الضريبي.	48	4,0417	,77070
التقدير الجيد للحقوق والإلتزامات بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية يقلل من التهرب الضريبي.	48	4,2708	,64378
عصرية ورقمنة النظام الجبائي الإلكتروني قد يحد من مشاكل التهرب والغش الضريبي.	48	4,0417	,77070
يساهم إستحداث مواقع إلكترونية جبائية في تخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.	48	4,2708	,64378
تساعد الضرائب على تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين بالضريبة، وهذا من خلال توزيع للعدال للثروة.	48	4,2708	,64378
التطبيقات الإلكترونية الجبائية تسهل على المكلفين بالضريبة سداد مستحقاتهم في وقتها وتخفف من التهرب الضريبي.	48	4,0417	,20194
تبسيط إجراءات التحصيل الإلكتروني للضرائب يساهم في تخفيف من التهرب الضريبي.	48	4,2708	,64378
N valide (liste)	48		

الملاحق

الملحق رقم (08): إختبار الفرضية العامة

Corrélations

		الجبائية الرقابة	الضريبي التهرب مكافحة
الرقابة الجبائية	Corrélation de Pearson	1	,419**
	Sig. (bilatérale)		,003
	N	48	48
مكافحة التهرب الضريبي	Corrélation de Pearson	,419**	1
	Sig. (bilatérale)	,003	
	N	48	48

** La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Régression

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,419 ^a	,175	,158	,24480

a. Prédicteurs : (Constante), الرقابة الجبائية

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,587	1	,587	9,787	,003 ^b
	Résidu	2,757	46	,060		
	Total	3,343	47			

a. Variable dépendante : مكافحة التهرب الضريبي

b. Prédicteurs : (Constante), الرقابة الجبائية

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Sig.
		B	Erreur standard	Bêta	t	
1	(Constante)	2,323	,563		4,125	,000
	الرقابة الجبائية	,423	,135	,419	3,128	,003

a. Variable dépendante : مكافحة التهرب الضريبي

الملاحق

الملحق رقم (09): إختبار الفرضية الأولى

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الرقابة الجبائية	48	4,1531	,26385	,03808

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 5

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الرقابة الجبائية	-22,237	47	,000	-,84688	-,9235	-,7703

الملاحق

الملحق رقم (10): إختيار الفرضية الثانية

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
مكافحة التهرب الضريبي	48	4,0813	,26670	,03850

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 5

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
مكافحة التهرب الضريبي	-23,867	47	,000	-,91875	-,9962	-,8413